مع الإنسان (قصص صحفية)

علي أبو مريحيل

دار السفير للطباعة والنشر

طبعة أولى

2019

مع الإنسان (قصص صحفية)

علي أبو مريحيل

2019

تقديم

برزت تقارير القصص الإنسانية ـ أو ما تسمى تقارير الفيتشر ـ كنوع جديد من التقارير الصحفية التي تتعدى وظيفتها مجرد نقل الخبر ،إلى حمل الهم الإنساني والكشف عن خفايا ووقائع شريحة كبيرة من الناس تعيش أوضاعاً مريرة قلما تسلط عليها الأضواء ،وهي مهمة تعجز عن القيام بها قوالب أخرى من تقارير صحفية ترواح بين صياغة الخبر والتزام المحرر بالسياسات التحريرية الجامدة.

حتى أواخر سبعينيات القرن الماضي ،كان يعتبر هذا النوع من التقارير ثانوياً في نشرات الأخبار وصفحات الجرائد المتخمة بأحوال السياسيين والمشاهير وأصحاب المال والسلطة، وكان دور الصحفي ينحصر في رصد الحدث الذي يصنعه الساسة ،إلى أن ظهرت الصحافة الإنسانية لتعيد ترتيب الأدوار وتوجه الاهتمام إلى أولئك المهمشين في متن الخبر ،المستضعفين خلف ظلال بعيدة لا تصلها عدسات المصورين.

وتجلى بزوغ هذا النوع من الصحافة ،في تصدر صورة الطفلة كيم فوك ،الهاربة من قنابل النابالم ،مشاهد الحرب الفيتنامية ،لتصبح تلك الطفلة الحافية العارية محور الحدث ومركز اهتمام العالم ،وليس ظهور الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون معلقاً على الحرب .وفي وقت لاحق جاءت قصة الطفلة البشتونية شربات جولا ،التي أصبحت العنوان الأبرز في الحرب السوفيتية على أفغانستان ،وليس التدخل السوفيتي لدعم الحكومة الأفغانية.

مثل هذه الصور والقصص التي تحمل بعداً إنسانياً واجتماعيا ،كانت سبباً في اتخاذ قرارات تاريخية هامة ،فصورة الطفلة الفيتنامية التي أسالت الكثير من الحبر ،أوقفت الحرب الأمريكية على فيتنام عام ،1975 كما ساهمت صورة الطفلة البشتونية وما تبعها من تقارير ومقالات ذات صلة ،في لفت أنظار العالم إلى معاناة الأطفال الأفغان تحت وطأة الحرب التي اندلعت في ثمانينيات القرن الماضي ،فكانت تلك الحقبة تأسيساً لتفتح الوعي على مدى تأثير الصورة والكلمة في تشكيل وتحشيد الرأي العام بعيداً عن منابر الساسة وخطاباتهم الإنشائية.

كل ما سبق يضعنا أمام طبيعة الدور الذي ينبغي أن يقوم به التحرير الصحفي الحر أو المتحرر من الأطر الكلاسيكية الجامدة ،باعتباره صلب ومحور العملية الإعلامية التي تقوم على نقل الصورة أو الخبر إلى المتلقي ،انطلاقا من الإنسان وإليه.

أما بعد..

"مع الإنسان" عبارة عن مجموعة مختارة من تقارير القصص الإنسانية التي أعدّها المؤلف لشبكة الجزيرة الإعلامية بين أعوام 2015 و 2017 وهي الفترة التي تنقل فيها بين عدة بلدان وعواصم أوروبية ،فجاءت التقارير متنوعة في محتواها والقضايا التي أثارتها أو تطرقت إليها ،وإن كانت جميعها تشترك في حمل الهم الإنساني ،وهو الأمر الذي أضفى بعداً تشويقياً له علاقة بكسر رتابة التقارير المنجزة في حيز جغرافي واحد وحول قضية واحدة أيضاً.

في عام 2015 أوفد المؤلف إلى تركستان الشرقية أو إقليم شينجيانغ كما تطلق عليه الصين، والذي يضم واحدة من قصص الضم القسري التي يتجاهلها العالم، وأعد سلسلة تقارير تناولت بعض زوايا معاناة سكان الإقليم والحياة فيه ،وتم نشرها فيما بعد في عدد خاص من مجلة الجزيرة بعنوان تركستان الشرقية شينجيانغ ..صراع الهوية.

في أواخر عام 2015 توجه إلى القارة الأوروبية ،وأعد تقارير وتغطيات خاصة عن اللاجئين، تناولت قصص سجناء سوريين لم يكن بمقدورهم التحدث إلى وسائل الإعلام إلا بعد خروجهم من سوريا ووصولهم إلى بر آمن في القارة الأوروبية.

وكانت من ضمن هذه التغطيات ،قصة سجين سوري لجأ إلى السويد ،بعد أن قضى 12 عاماً في سجن تدمر .وتحمل قصته صورة موجزة عن يوميات السجناء الذين بقوا على قيد الحياة في السجن ،وتستعرض فصول معاناتهم الخاصة وظروف اعتقالهم ،كما تتطرق إلى المآسي التي كان السوريون يتعرضون لها ،في ظل أنظمة الطوارئ التي فرضتها حكومات قادها حزب البعث العربي الاشتراكي ،منذ ستينيات القرن الماضي.

أيضاً من ضمن هذه التقارير قصة شاهد على مجزرة حماة التي نفذتها وحدات الجيش السوري بحق هذه المدينة عام ،1982 مما أدى إلى مقتل ما بين عشرين وأربعين ألفا حسب المنظمات الحقوقية ،وقد نشرت هذه القصة بعنوان" حماة 82 قصة شاهد على المجزرة."

بالإضافة إلى تقارير أخرى عن لاجئين من الأحواز المضطهدين في إيران ،وآخرين من أفغانستان ،وفلسطين.

أخيراً تجدر الإشارة إلى أن أهم ما يميز هذه التقارير أنها حية ،وبالتالي يمكن قراءتها في كل زمان ومكان ،لأنها لا تنتهي بانتهاء الأحداث التي أوجدتها كما هو الحال في الأخبار ،لذلك يتلقاها الناس اليوم وبعد حين بنفس الشغف ،لأنها قصص قريبة منهم ،ولدت من رحم الإنسانية.

المؤلف

الطريق إلى أورومتشي.. أحاديث على الهامش

لم يكن متاحا في ظل التشديد الأمني الصيني الدخول إلى مدينة أورومتشي كزائر، وكان من المستحيل بطبيعة الحال الذهاب كصحفي، لذلك لم أجد سبيلا سوى الدخول كسائح ضمن مجموعة من السياح الصينيين الذين يتوافدون إلى المدينة في إطار البرامج السياحية التي تطلقها العديد من المكاتب المختصة بتنظيم الرحلات الداخلية في الصين.

لم يجل في خاطري طوال مدة الرحلة التي استغرقت خمس ساعات ونصف الساعة بالطائرة سوى البحث عن طريقة أستطيع أن أتواصل فيها مع سكان المدينة بعيدا عن العيون الأمنية للحديث حول همومهم ومشاكلهم، وأنا الذي لا سلطة لي حتى على وقتي بينهم، كوني أسير برنامج سياحي لا يرى في أورومتشي سوى أطلالها المبعثرة.

فور وصولنا إلى مركز المدينة اجتمع حولنا نفر من أبناء قومية الإيغور صغار السن، وكان لي نصيب الأسد من الحفاوة الإيغورية كوني الأجنبي والمسلم الوحيد بين أفراد المجموعة.

لم تمض لحظات حتى سمعت تمتمات باللغة العربية وقعت على أذني كطوق نجاة من شاب وسيم يدعى صالح، ألقى علي التحية، وقدم نفسه كمترجم، ولأن القائمين على برنامج الرحلة لا يوفرون مترجمين لأنه قلما تضم مجموعاتهم سياحا أجانب وافقوا على اصطحاب المترجم لي بشرط أن يكون ذلك على نفقتي الخاصة .

كان صالح شابا مثقفا مهذبا، وعلى قدر ما كان خلوقا وخدوما كان أيضا بارعا في الهروب من الإجابة عن أسئلة لم يعتد على سماعها من سائح، وفي حقيقة الأمر لم أكن أبحث عن إجابات مباشرة في دردشتي الطويلة معه بقدر ما كنت أبحث عن هامش أمان في شخصيته قبل إطلاق العنان لغريزتي الصحفية.

بعد خمس محاولات باءت جميعها بالفشل تمكنت أخيرا من إجراء الحوار الأول مع أحد الباعة في سوق أورومتشي المركزي والذي اشترط عدم ذكر اسمه في التقرير.

كانت اللقاءات قصيرة ومحدودة، وكانت تتم في الفترات التي أتذرع فيها بالذهاب إلى بيت الخلاء لقضاء حاجة لكي لا يلاحظ القائمون على برنامج الرحلة أني أقوم بعمل مخالف للضوابط التي تم إبلاغنا بها قبل الإقلاع إلى أورومتشي، خصوصا أن جميع المرافقين لي من قومية الهان التي تدين بولائها للسلطة الحاكمة.

روى سليمان -اسم مستعار- كيف تمارس السلطات الصينية سياستها العنصرية في إقليم شينغيانغ، وكيف تنحاز في العطاءات وفي توفير فرص العمل لصالح التجار الصينيين من قومية الهان الذين تم توطينهم في الإقليم على حساب التجار الإيغور، وكيف لا يسمح لهم بتصدير المنتجات والأطعمة الحلال إلى المقاطعات الصينية الأخرى التي تتواجد فيها قوميات مسلمة، مما يؤدي إلى كساد هذه المنتجات فيضطرون لبيعها بثمن بخس.

وكان الحوار الثاني مع أيوب (٣٨ عاما) الذي قابلته في سرداب أسفل بيته، وكان أكثر الشخصيات التي التقيت بها حماسة، إذ لمست فيه رغبة جامحة بالحديث عن الاضطهاد الديني والثقافي الذي تتعرض له أقلية الإيغور، وعن الإجراءات القمعية التي تمارسها السلطات الصينية في الإقليم.

وقد عزا صالح ذلك إلى اعتقال قوات الأمن ابن أخيه الذي لا يتجاوز الـ١٥ من عمره أثناء اقتحامها أحد مراكز تحفيظ القرآن في المدينة، وأشار صالح إلى أن السلطات الصينية قامت بمداهمة العديد من المراكز الدينية خلال العامين الماضيين بحجة أنها مراكز غير مرخصة تحث الأطفال على العنف والحقد والتطرف.

أما الحوار الثالث والأخير في مدينة أورومتشي فكان مع أحد الأئمة المفصولين من عملهم وهو الشيخ عبد الرحمن (٦٤ عاما) الذي حدثني عن أسباب فصله من المسجد الذي كان يؤم المصلين فيه قائلا إن الإدارة المحلية في المنطقة قامت منذ بداية العام الماضي بتسريح كل الأئمة الذين ينتمون لقومية الإيغور، والإتيان بأئمة جدد ينتمون

لقومية «هوي» الصينية المسلمة التي لا تكن عداء للصين، كونها لا ترى في الوجود الصيني بإقليم تركستان الشرقية احتلالا.

وتحدث أيضا عن منع ارتداء النقاب الذي يغطي كامل الوجه، ومنع المسلمات المحجبات والشباب الملتحين من ركوب الحافلات، مما تسبب بفقد العديد منهم وظائفهم، لعدم تمكنهم من الذهاب إلى أماكن عملهم البعيدة.

وتحدث أيضا عن قانون حظر الصيام الذي لم يقتصر على الطلاب والمدرسين وموظفي الدولة كما أشيع في الإعلام، وأكد أن الحظر شمل كافة سكان الإقليم.

وحين استشهدت بتصريح المتحدثة باسم الحكومة الصينية في إقليم شينجيانغ والتي قالت «إن الصين لم تمنع المسلمين من الصيام، وإن الغاية من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهذا الشأن التأكيد على الحاجة للاستمرار في الذهاب إلى العمل والقيام بالواجبات المعتادة في نهار رمضان».. انفعل الإمام عبد الرحمن، وتساءل: إن كان هذا الكلام صحيحا فلماذا كانت قوات الأمن الصينية تتفقد البيوت المضاءة في وقت السحور؟ ولماذا كان يتم الاعتداء على الأسر الفقيرة الصائمة التي لا تملك أصلا وظائف؟

فاجأني أحد الذين تحدثت إليهم بهم بإعطائي صورة للمفكر الإيغوري إلهام توهتي الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة بتهمة السعي لانفصال إقليم تركستان الشرقية عن الصين، وطلب مني أن أثير قضيته في وسائل الإعلام ظنا منه أنه يشيع سرا، موقف صغير يشي بمستوى العزلة التي وصل إليها سكان المدينة.

ص

ولم يكن غريبا في ظل السياسات القمعية التي تمارسها السلطات الصينية في الإقليم عدم سماع أصوات تنادي بالانفصال، وهذا يشير إلى نجاعة السياسة الصينية التي نجحت في تحويل السكان الأصليين إلى أقلية باتباع خطة التهجير والإحلال، ومن ثم إغراق الأقلية بالتفاصيل التي تتعلق باحتياجاتها الأساسية كالغذاء والدواء والرعاية الصحية.

2015/12/22

الإيغور بين فكي التنين الصيني.. عائلة «قازغن» نموذجا

لم أكن على موعد مع عائلة «قازغن» حين التقيت بأحد أفرادها صدفة في قلب مدينة كاشغر، ثاني أكبر المدن في إقليم تركستان الشرقية (شينجيانغ) بعد العاصمة أورومتشي، التي يمكنك حتى اليوم أن تشمَّ في شوارعها عبق تاريخ الإسلام وحضارته.

جمعني القدر بعائلة تختصر حكايتها كل ما يمكن أن يكتب أو يقال عن الاضطهاد الاجتماعي والديني والثقافي الذي تتعرض له قومية الإيغور في إقليم تركستان، وقد ذاقت هذه العائلة ويلات القتل والنفي والاعتقال والحرمان على مدار ٦٦ عاما قضتها تحت وطأة النظام الشيوعي الصيني.

بدأت مأساة عائلة قازغن قبل عشرة أعوام، حين أقالت السلطات الصينية عام ٢٠٠٥ ربَّ الأسرة عبد القهار (٦٤ عاما) من وظيفته مديرا لإحدى المدارس الابتدائية في المدينة، بحجة عدم التزام المدرسة والمدرسين بالمنهج الصيني.

وكان عبد القهار في ذلك الوقت يعيل ستة أبناء (أربع بنات وشابين)، ولم يكن لديه مصدر دخل آخر، فقرر أن يفتح مشروعا تجاريا صغيرا بما يملك من مدخرات، يعينه على إعالة أسرته.

ولم يمض عام على افتتاح المشروع حتى استلم إخطارا من السلطة المحلية، يطلب منه إخلاء محله التجاري، وتفريغه من البضائع خلال يومين، بحجة خضوع المنطقة للترميم ضمن برامج التنمية التي تشرف عليها الحكومة.

ولم تقف مأساة عائلة قازغن عند هذا الحد، ففي الخامس من يوليو/تموز ٢٠٠٩، قتل الابن الأكبر «غلام» في المجزرة التي ارتكبتها قوات الأمن الصينية في العاصمة أورومتشي، حين قامت بإطلاق النار عشوائيا على المتظاهرين الإيغور. حيث كان غلام واحدا من عشرات الآلاف الذين خرجوا بشكل سلمي للمطالبة بالقصاص من المشتبه في ضلوعهم في حادث المصنع الشهير الذي أدى إلى مقتل اثنين من العمال الإيغور على خلفية صراع عرقي.

رحل غلام مخلفا وراءه زوجة وأربعة أطفال، دون معيل، في بيت طيني لا يصلح حتى للدواب. وبصوت متقطع، ودمعة لا تفارق وجهها، تذكرت آمنة الأيام الأخيرة التي قضاها زوجها بينهم في كاشغر، قبل سفره للعمل في العاصمة أورومتشي. كيف كان يداعب أطفاله ويعدهم بمستقبل أفضل، وكيف كان يخطط لتسجيل ابنه الرضيع على اسم أخيه المتزوج حديثا، حتى يتمكن من إدراج اسمه في سجلات الحكومة، فلا يفقد حقه في العلاج والتعليم. إذ لا يسمح القانون الصيني لأبناء الأقليات المسلمة بإنجاب أكثر من طفلين في المدن، وثلاثة أطفال في الريف والقرى. وهي مشكلة لن تقف آمنة عندها، لكونها لا تملك أصلا ما تطعم به أطفالها، فكيف تقوى على مصاريف تعليمهم وعلاجهم.

في زحمة الصمت، سقط سؤال عن شقيق غلام، آراكان (٣٤ عاما) المعتقل في العاصمة بكين ضمن مئة شخص أعادتهم الحكومة التايلاندية إلى الصين في التاسع من يوليو/تموز الماضي، بتهمة الهجرة غير النظامية.

وحين سألت كيف استطاع أن يصل إلى تايلاند، أجابت زوجته المكلومة بأنه استطاع أن يحصل على جواز سفر صيني، بعد أن اضطر لبيع كل ما يملك ليدفع مبلغا من المال رشوة لأحد المسؤولين الصينيين، ثم توجه بعد ذلك إلى مدينة شينزن الساحلية جنوب الصين، وتمكن بمساعدة أحد المهربين من الدخول في حاوية بضائع متوجهة إلى تايلاند.

وأضافت زوجته أنه كان يحلم بالوصول إلى تركيا للعمل هناك مع أصدقائه الذين سبقوه، لكن السلطات التايلاندية قبضت عليه وأعادته إلى بكين قبل أن يحقق حلمه. وكانت تايلاند أكدت حصولها على ضمانات من السلطات الصينية، بتأمين سلامة المرجعين ومعاملتهم وفق اللوائح والأنظمة القانونية المعمول بها في الصين.

أما الأب المكلوم، فقال إنه لا يثق بالسلطات الصينية، ولا يستبعد أن يلقى ابنه مصير شقيقه غلام، وطالب -بكلمات مقتضبة- المجتمع الدولي بالتدخل لحمايتهم من الاضطهاد الديني والاجتماعي والسياسي والثقافي الذي يتعرضون له في إقليم تركستان الشرقية.

أما شقيقته الصغرى، التي لم تكف عن البكاء خلال حديث والدها، فقالت: إننا لا نكن عداءً لأحد، ولا نريد شيئا من هذه الحياة سوى أن نعيش بحرية وكرامة. وواصلت القول: «أخي غلام قتل ظلما، لم يكن يحمل سلاحا حين أطلقت قوات الأمن النار عليه، وأخي آراكان لم يهاجر إلا بحثا عن الأمن والسكينة".

وأضافت بصوت غائب: أبي لا يقوى على العمل، وأمي مريضة، وأخي معتقل، وأزواج شقيقاتي الثلاث ممنوعون من العمل بحجة مصاهرة عائلة متطرفة. أيّ مستقبل ينتظرنا، وأي ديانة تقبل بما يجري لنا.

وقبل أن تكمل حديثها، دخلتْ في نوبة بكاء طويلة. قبل أن تتوقف فجأة، لتقول بلغة عربية سليمة: «الحمد لله".

2015/12/22

حين تضطهد الأقلية الأكثرية

نظرة سريعة على التحولات الديمغرافية التي شهدها إقليم تركستان الشرقية" شينجيانغ" خلال العقود الستة الماضية كفيلة بكشف النقاب عن سياسة التمييز العنصري والتفرقة العرقية التي تمارسها السلطات الصينية في الإقليم لتذويب القومية الإيغورية.

فحتى عام 1949 كان الإيغوريون يمثلون 80% من سكان إقليم تركستان الشرقية الذي كان يضم إلى جانب قومية الإيغور قوميات متعددة مثل الطاجيك ،والمغول ،والأوزبك، والقرغيز ،والتتار ،ولم تكن في ذلك الوقت قومية الهان الصينية تمثل أكثر من.6%

لكن بعد نجاح الثورة الشيوعية وضم الإقليم مرة أخرى إلى جمهورية الصين الشعبية باسم جديد" إقليم شينجيانغ "مارست السلطات الصينية صنوفا مختلفة من القمع والاضطهاد ضد أبناء قومية الإيغور ،مما أدى إلى نزوح مئات الآلاف منهم إلى الدول والمناطق المجاورة.

وهو الأمر الذي مهد الطريق أمام الحكومة الصينية لحث الصينيين من قومية الهان على الهجرة إلى الإقليم تحت شعار الانفتاح والتعايش السلمي بين القوميات ،ولم تكن هذه الشعارات سوى غطاء لسياسات عنصرية أدت بشكل تدريجي إلى زيادة في نسبة السكان من قومية الهان الصينية الذين أصبحوا يمثلون اليوم قرابة 42% من سكان الإقليم.

ولم تكتف الحكومة الصينية باتباع سياسة التهجير والإحلال في الإقليم بل عملت أيضا على طمس المعالم الدينية والثقافية ،وتهميش كافة مظاهر الحياة الإسلامية بحجة مخالفة القوانين والأعراف الصينية.

وقامت خلال العقدين الماضيين بإغلاق أكثر من ستة آلاف مسجد ،وتسريح عشرات الآلاف من الأئمة الإيغوريين ،وحظر استخدام الحروف العربية في الخطابات الرسمية، وإخضاع المؤسسات التعليمية للمناهج الصينية دون أدنى اعتبار لخصوصية الإقليم الدينية والعرقية.

ولم تقف سياساتها العنصرية عند هذا الحد ،ففي 28 يونيو/حزيران 2014 نشرت الإدارة المحلية لإقليم شينغيانغ بيانا على موقعها الإلكتروني حذرت فيه المسلمين الذين يعملون في المؤسسات والدوائر الحكومية من الصوم أو القيام بواجبات دينية مرهقة خلال شهر رمضان ،كما طالبت أيضا الطلاب والمدرسين بعدم الصوم ،والامتثال إلى القوانين المعمول بها داخل الإقليم.

تبع ذلك قرار أصدرته السلطة المحلية في مدينة كاراماي الواقعة شمال غرب شينجيانغ يقضي بمنع النساء المحجبات والرجال الملتحين وكل من يرتدي ملابس تحمل رمز الهلال والنجمة من ركوب الحافلات بحجة تعزيز الأمن والسلم في المدينة على اعتبار أنه رمز إسلامي يحرض على العنف ،كما تدعي السلطات الصينية أن جماعات إسلامية متشددة تستخدمه شعارا لحملاتها الانفصالية وأعمالها العدوانية.

كما شرعت السلطات القضائية في العاصمة الإدارية أورومتشي في 11 ديسمبر/كانون الأول 2014 قانونا يقضي بحظر ارتداء النقاب في الأماكن العامة على اعتبار أن النقاب الذي يغطي كامل الوجه لا يعد من الملابس التقليدية للنساء الإيغوريات.

وحذرت السلطات الأمنية عقب صدور القرار كافة شركات الملابس في المدينة وكذلك الخياطين من تصنيع ملابس المحجبات ،وأجبرت الشركات المنتجة لمثل هذه الملابس على التوقيع على وثيقة مكونة من عشرة بنود قانونية تضبط آلية تنفيذ القرار.

هذه القرارات المجحفة بحق أبناء قومية الإيغور تؤكد أن الصين ماضية في سياستها نحو فرض المزيد من السيطرة والهيمنة على إقليم تركستان الشرقية دون الالتفات إلى الدعوات والأصوات الدولية الحقوقية المطالبة بوقف العنف العرقي الذي تتعرض له الأقليات المسلمة في الصين.

هذه السياسات لا تطال أقليات مسلمة أخرى تقيم في مقاطعات وأقاليم صينية مثل قومية "هوي" التي تقيم في منطقة نينغشيا ذاتية الحكم ،وهو ما يؤكد أن الأزمة في إقليم شينجيانغ لا تكمن في ديانة قومية الإيغور بقدر ما تكمن في رغبة السلطات الصينية في السيطرة على الإقليم لما يمثله من أهمية إستراتيجية ،نظرا لتقاطع حدوده مع خمس دول آسيوية ،إلى جانب كونه مركز اتصال بالبر الأوروبي ،فضلا عن تمتعه بثروات طبيعية هائلة ،أهمها الفحم والغاز الطبيعي والنفط الذي يسد حوالي 80% من الاحتياج الصيني.

ولا يمكن أيضا إغفال مساحة الإقليم الشاسعة التي تمثل خمس مساحة الصين والتي طالما كانت تشكل هاجسا أمنيا بالنسبة للسلطات الصينية لتقاطع حدودها مع خمس دول مسلمة كانت على صلة بالحركات الانفصالية في الإقليم.

2015/12/22

طمس معالم أورومتشي الدينية والثقافية

يخيل لك حين تطأ قدماك أرض العاصمة الإدارية لإقليم تركستان الشرقية أورومتشي أنك في دولة أوروبية شيدت على الطراز الحديث بأبنيتها الشاهقة ،وشوارعها الواسعة، وجسورها المعلقة لولا وجوه المارة وواجهات المحال التجارية ،وبعض اللافتات المكتوبة باللغة المحلية ذات الحروف عربية الشكل.

إنه المد العمراني الذي تسعى من خلاله السلطات الصينية إلى طمس المزيد من المعالم الدينية والثقافية في مدينة أورومتشي ،وذلك في إطار سياسة الإقصاء التي تنتهجها الدولة في التعامل مع قومية الإيغور المسلمة.

ترى الصين في بروز الطابع الديني للمدينة تهديدا لأمنها القومي لما يحمله من تأكيد وتثبيت لهوية الإيغور الذين تحركهم نوازع انفصالية ،لذلك تعمل على طمس كافة المظاهر الإسلامية لديهم تمهيدا لإذابتهم في بوتقة المجتمع الصيني.

وهذا ما يفسر الانتشار الكبير للمحال التي تباع فيها الخمور ،وأماكن اللهو والنوادي الليلية التي يديرها أبناء قومية الهان الذين يسيطرون بفضل الدعم الكبير الذي يحظون به من الحكومة على كافة القطاعات الاقتصادية في المدينة.

وأثناء تجولي في سوق أورومتشي المركزي أثارت انتباهي مجموعة من الصور الإباحية لإعلانات تجارية لا علاقة لها بالمنتجات التي تباع في المحال التي علقت على واجهاتها تلك الصور ،وهو ما يؤكد المخطط الصيني الرامي لإفساد جيل الشباب من قومية الإيغور.

كما وتظهر أيضا عمليات الهدم الممنهجة التي تستهدف المساجد والمنازل القديمة بحجة إعادة الترميم والتطوير والتنمية ،ووفق شهادة الشيخ يوسف- اسم مستعار -إمام أحد المساجد التي تم هدمها قبل شهرين بالحجة نفسها فإن السلطات الصينية قامت منذ مطلع العام الجاري بهدم أكثر من 35 مسجدا في المدينة وتسريح نحو خمسين إماما ،وحين سألته عن مصير الأئمة بعد تسريحهم ،وإن كانوا يحصلون على تعويض من الحكومة أجاب أن عدم المساس بهم أو التعرض لهم هو أكبر تعويض يمكن أن يحصلوا عليه، لأنهم يخضعون جميعا للمساءلة القانونية والملاحقة الأمنية ما لم يقدموا فروض الولاء والطاعة للسلطة الحاكمة.

وأضاف الشيخ يوسف أن العديد من المساجد يتم استخدامها ثكنات عسكرية ومخازن أسلحة ومراكز تحقيق واعتقال من قبل أفراد قوات الأمن الصينية ،لذلك بات الكثير من المسلمين في المدينة يفضلون الصلاة في منازلهم لكي لا يتم ابتزازهم أو اعتقالهم على غرار ما حدث لعشرات الآلاف من الشباب الذين اعتقلوا فقط لمجرد ذهابهم إلى المسجد لأداء فريضة الصلاة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى منع تداول المصاحف في المدينة ،والكتب والدوريات الإسلامية ،ومنع استخدام مكبرات الصوت لرفع الأذان بحجة إزعاج العامة ،ومنع تطبيق الأحكام الشرعية في تنظيم الأحوال الشخصية التي تتعلق بالزواج والطلاق والميراث ،بالإضافة إلى منع استخدام اللغة المحلية في الخطابات الرسمية ،وإخضاع المؤسسات التربوية للمناهج التعليمية الصينية.

هذه القوانين الصارمة تم تعميمها على أئمة المساجد ومديري المدارس والوجهاء ،وقد حصلت السلطات الصينية على تعهدات خطية مشددة من معظم الشخصيات المؤثرة في المجتمع الإيغوري تقر بالالتزام التام بتعليمات الحكومة ،وتشير إلى أن كل من يخالفها سيعرض نفسه للمساءلة القانونية.

وأثناء متابعتي ثلاثة عروض فنية قدمتها مجموعة من الطلبة على مسرح المدينة ،وعلى الرغم من أن إحدى الفرق كانت تحمل اسما إيغوريا كما أن كافة الفقرات التي قامت بتقديمها من التراث الإيغوري فإن أعضاء الفرقة كانوا جميعا من أبناء قومية الهان الصينية غير المسلمة.
وقد لفت نظري أن الفرقة لا تتقيد بالملابس التقليدية لقومية الإيغور وهي ملابس محتشمة لا تظهر سوى الوجه والكفين ،بل على العكس من ذلك ترتدي ملابس فاضحة تكشف أكثر مما تستر ،ومثل هذه الفرق يتم إرسالها عادة للمشاركة في المهرجانات الدولية تحت عنوان" فرقة التراث الفني الإيغوري."

2015/12/22

رمضان يكشف الواقع المر لمسلمي شينجيانغ

رفض يوسف، الذي يعمل مدرسا في إقليم شينجيانغ شمالي غربي الصين، التعليق على قرار السلطات منع الطلاب دون سن الثامنة عشرة والموظفين بالدوائر الحكومية من الصيام، وتشديدها على الالتزام بفتح المطاعم والمحال التجارية في نهار رمضان.

لكنه أكد أن الأزمة أكبر من مجرد قانون جائر لصرف الأنظار عن القضية الأساسية التي تناضل من أجلها الأقليات المسلمة في الصين.

وقال للجزيرة نت «من المؤسف التركيز في بعض وسائل الإعلام على حظر الصيام في رمضان، في حين أننا نعاني على مدار أشهر السنة من اضطهاد ممنهج وممارسات عنصرية فاشية لا يلقي أحد لها بالا». ويأمل يوسف أن تقف دول عربية وإسلامية مع قضية المسلمين في شينغيانغ.

أما موسى -الذي يعمل في الخفاء بمركز لتحفيظ القرآن في مدينة أورومتشي العاصمة

الإدارية للإقليم- فاعتبر أن القرار جزء من مخطط كبير لطمس المعالم الدينية والثقافية، وتهميش الحياة الإسلامية في شينغيانغ بحجة مخالفتها القوانين والأعراف الصينية.

وقال موسى إنه رغم تعميم الحكومة على المدارس بمنع الطلاب من الصيام، فإن الطلاب لا يزالون متمسكين بثقافتهم وهويتهم الدينية، وأشار في المقابل إلى أن مدينة أورومتشي تشهد انتشاراً لمحال بيع الخمور ومراكز المساج والنوادي الليلية التي يديرها أبناء قومية «الهان». وأوضح أن هؤلاء يسيطرون بفضل الحكومة على كافة القطاعات الاقتصادية في الإقليم.

محظورات

ويؤكد خليل -وهو إمام مسرّح من عمله في مدينة كاشغر- أن السلطات الصينية أغلقت خلال العقدين الماضيين أكثر من ستة آلاف مسجد، وسرحت عشرات الآلاف من الأئمة الإيغوريين، وحظرت استخدام الأحرف العربية في الخطابات الرسمية، وأخضعت المؤسسات التعليمية للمناهج الصينية، دون أدنى اعتبار لخصوصية الإقليم الدينية والعرقية.

وقال خليل للجزيرة نت إن ما وصفها بالسياسات العنصرية لم تقف عند هذا الحد، إذ حظرت السلطات في يونيو/حزيران ٢٠١٤ للمرة الأولى الصيام في شينجيانغ.

ففي ذلك الوقت نشرت الإدارة المركزية بيانا حذرت فيه المسلمين الذين يعملون في المؤسسات والدوائر الحكومية من الصيام أو القيام بواجبات دينية مرهقة خلال شهر رمضان، وطالبت الطلاب والمدرسين بعدم الصوم.

ولاحقا أصدرت السلطة المحلية في مدينة كاراماي، شمال غربي شينجيانغ، قرارا بمنع النساء المحجبات والرجال الملتحين وكل من يرتدي ملابس تحمل رمز الهلال والنجمة من ركوب الحافلات بحجة تعزيز الأمن والسلم في المدينة.

وفي نهاية العام نفسه، أصدرت السلطات القضائية في أورومتشي قانونا بحظر ارتداء النقاب في الأماكن العامة. وحذرت السلطات الأمنية بعد ذلك كافة شركات الملابس بالمدينة والخياطين من تصنيع ملابس المحجبات.

مبررات رسمية

في المقابل، نفت السلطات الصينية أن تكون قد مارست تمييزا عنصريًا ضد المسلمين في إقليم شينغيانغ، وقالت إنها حرصت على تهنئة المسلمين من مختلف المجموعات العرقية في الصين.

جاء ذلك في بيان نشرته الحكومة المركزية على موقعها الإلكتروني، أوضحت فيه أن قرارها بمنع الصيام في نهار رمضان «يأتي في إطار حرص الدولة على صحة وسلامة الطلاب القصر، لما يسببه الصيام من أضرار قد تلحق بهم جراء بقائهم فترة طويلة بلا طعام".

وكان الأمين العام للجنة الأقاليم في الحزب الشيوعي الصيني تشانغ شيان قد ردّ في وقت سابق على انتقادات حقوقية وجّهت إلى الصين عقب صدور القرار بقوله إن الحكومة الصينية تكفل حرية ممارسة العبادة للجميع، وإن الدولة لا تتدخل في شؤون الأقليات الدينية إلا بالحد الذي يستدعي منها التدخل للحفاظ على حياة مواطنيها.

تجدر الإشارة إلى أن قرار السلطات الصينية بحظر الصيام في شينجيانغ تزامن مع إصدار المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني في الثالث من يونيو/حزيران الجاري كتابا بعنوان «حرية العقيدة الدينية في شينجيانغ.. الكتاب الأبيض»، يوضح المبادئ الدستورية التي حددتها الدولة لضمان حرية العقيدة الدينية في المنطقة الإيغورية الذاتية الحكم.

يذكر أنه تم العمل بالمبادئ الدستورية الخاصة بحرية العقيدة الدينية في إقليم شينجيانغ منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩. ومذاك يشتكي الإيغوريون من «سياسات عنصرية» تمارسها السلطات الصينية بحقهم، مؤكدين أن مثل هذه المبادئ والقوانين لا تعدو كونها حبرا على ورق أبيض.

2016/06/14

من شينجيانغ إلى السويد بحثاً عن وطن

حين تصبح المواطنة حلماً في بلد يدفع سكانه أرواحهم ثمناً للون دمائهم وعيونهم وبشرتهم، حين تصبح الثقافة تهمة، واللغة جريمة، والعلم الوطني رمزاً يحرّض على العنف، لا تسأل عن سبب الرحيل، وهنئنا على وصولنا أحياء.

بهذه الكلمات، أجاب اللاجئ الإيغوري عبد الحكيم صالح الذي وصل حديثاً إلى السويد، عن أسباب فراره من إقليم شينجيانغ ذي الغالبية الإيغورية المسلمة شمال غربي الصين.

كان عبد الحكيم صالح (٢٢ عاماً) طالباً بإحدى المدارس الثانوية في كاشغر، ثاني أكبر المدن بإقليم شينجيانغ بعد العاصمة أورومتشي، حين اضطر أن يترك المدرسة ليعمل بائعاً جوالاً من أجل إعالة أمه وثلاثة من أشقائه، بعد أن قامت السلطات الصينية عام ٢٠٠٩، بسجن أبيه الشيخ محمد صالح، الذي كان إماماً لأحد المساجد بالمدينة، لأنه لم يلتزم في خطبه بتعليمات وإملاءات الحكومة.

يقول صالح للجزيرة نت إن ما يحصل عليه أبي لقاء عمله بالجمعية الإسلامية، لم يكن يغطي مصروف البيت، لذلك عرضت عليه أكثر من مرة أن أترك المدرسة وأبحث عن عمل لمساعدته، ولكنه كان يصر على إكمال مسيرتي التعليمية، وكان يقول لي دائماً إن العلم خيارنا الوحيد للبقاء والدفاع عن أرضنا وهويتنا الثقافية.

دوافع عنصرية

لم يكن صالح يعلم سبب اعتقال أبيه، إلى أن أخبره صديق له بأن الجمعية الإسلامية بالمدينة التي تتبع الحكومة الصينية، طلبت منه أن يتحدث في خطبة الجمعة عن أهمية تحديد النسل، وأنه لا يتنافى مع تعاليم الإسلام، لكنه رفض ذلك رغم إلحاحهم وتهديدهم الدائم له بالسجن والقتل.

يتابع «لم أكن في ذلك العمر أدرك أبعاد ما طُلب من أبي، إلى أن تفتّح وعيي على أرقام وحقائق مخيفة، فعلمت أن مطلب الجمعية الإسلامية يخدم سياسة التمييز العنصري والتفرقة العرقية التي تمارسها السلطات الصينية بالإقليم منذ ستة عقود، لتذويب قومية الإيغور وصهرها في بوتقة قومية الهان الصينية.

ويشير إلى أنه «حتى العام ١٩٤٩، كان الإيغوريون يمثلون ٨٠٪ من سكان إقليم شينجيانغ والذي يطلقون عليه تركستان الشرقية، إلا أنه بعد ضم الإقليم مرة أخرى إلى جمهورية الصين الشعبية، مارست السلطات الصينية صنوفاً مختلفة من القمع والاضطهاد ضد أبناء قومية الإيغور، مما أدى إلى نزوح مئات الآلاف منهم إلى الدول والمناطق المجاورة".

ومهد ذلك الطريق للحكومة لحث الصينيين من قومية الهان على الهجرة إلى الإقليم، تحت شعار الانفتاح والتعايش السلمي بين القوميات التي لم تكن سوى غطاء لسياسات عنصرية، أدت بشكل تدريجي إلى زيادة في نسبة السكان من قومية الهان حتى أصبحت تمثل حاليا قرابة ٤٢٪ من سكان الإقليم.

رحلة لجوء

بعد اعتقال والده، عمل صالح بائعاً للعطور والملابس والأزياء التقليدية منها والإسلامية إلى أن اصطدم بقرار حكومي يقضي بمنع ارتداء النقاب في الأماكن العامة ومنع الباعة المتجولين من بيعه مما اضطره للعمل في الخفاء، وبقي على تلك الحال فترة ثلاثة أشهر، إلى أن خرج أبوه من السجن، فعملا معاً في بيع الخضار والفواكه.

يتابع صالح: عمل أبي بهذه المهنة وهو شيخ كبير دفعني للبحث عن طريقة أخرجه فيها من ذلك الظلم والقهر، فقررت السفر إلى أفغانستان، دفعت كل ما أملك لمهرب صيني ساعدني في قطع الحدود الأفغانية، حيث عملت لمدة عام في منطقة آقجه بولاية جوزجان لمدة تمكنت بعدها من جلب جميع أفراد أسرتي الذين اضطروا مرغمين أن يغادروا أرضهم ووطنهم.

لم تكن أفغانستان في بعض مناحيها أفضل حالاً بالنسبة لصالح وعائلته، بسبب عدم امتلاكهم أوراقاً ثبوتية تمكنهم من المكوث بشكل قانوني لذلك غادرها العام التالي متجهاً عبر البر إلى إيران، ومنها عن طريق أحد المهربين إلى الأراضي التركية، حيث استقل أحد القوارب إلى اليونان، وعبر عدة عواصم أوروبية وصل إلى السويد.

2016/01/09

قصة السجين السوري الذي توضأ بدمه

فجأة شعرت بأن قلبي قفز من مكانه، وأن الدماء التي في عروقي جفّت، وكأن الله قبض روحي للحظات قبل أن تعود إليّ رقما ملقى على جثة هامدة.

هكذا وصف علي حالته حين انتفض من سريره صارخا في غرفته بأحد معسكرات اللجوء بالسويد، عندما وقعت عيناه صدفة على ملامح الرقم ٢٩٩١، وهو يطالع الصور المسربة لجثث زملائه الذين قضوا في أقبية الفرع ٢١٥ بدمشق.

إنه هو، صديقي «م ق» الذي كان يحرس صلاتي من أعين الأمن حين كنا نصلي خلسة في الليلة الأولى لنا بإحدى المنفردات، قبل أن تضيق علينا في صباح اليوم التالي بالمعتقلين الأحياء منهم والأموات.

حالة من الصدمة كانت تسيطر على اللاجئ السوري علي حسن أثناء حديثه للجزيرة نت عن الأهوال التي شاهدها حين كان معتقلا في سرية المداهمة، أو ما يعرف بالفرع ٢١٥ التابع لشعبة المخابرات العسكرية بدمشق، الذي ارتكب فيه النظام السوري مجازر بشعة بحق المعتقلين تم تشبيهها بالمحرقة النازية.

يقول علي «تعرفت على «م ق» في مهجع الخشب رقم ٨، كنا نحو ٧٤ معتقلا في غرفة لا تتجاوز أربعة أمتار، ونظرا لملاصقة مهجعنا لغرفة المساعد، كان لنا نصيب الأسد من أعمال السخرة، التي تشمل تنظيف المهاجع والحمامات، وتوزيع الطعام على المعتقلين، ونقل الجثث من غرف الموت المنتشرة في الفرع إلى مكان واحد تمهيدا لنقلها إلى جهة غير معلومة".

ويتابع: في إحدى المرات سمعَنا عنصرٌ من الأمن ونحن نتمتم بالبسملة أثناء رفع جثة طفل لا يتجاوز الـ١٥، فكانت العقوبة مغلّظة، حيث تم سحبنا على ظهورنا إلى غرفة المساعد، وهناك تعرضنا لأبشع أنواع التعذيب، الجسدي والنفسي، ولا أنسى كيف أجبرنا على البسملة باسم بشار الأسد، والنطق بالشهادتين على طريقتهم الخاصة «أشهد أن لا إله إلا بشار، وأشهد أن محمدا..."

دعاء للموت أو النجاة

بعد حفلة التعذيب التي شملت الضرب المبرح بكل الأدوات على كافة أجزاء الجسد، والصعق الكهربائي، والشبح، نُقلنا إلى غرفة منفردة، بالكاد تسعنا نحن الاثنين، ولكنها كانت أيسر حالاً من المهجع الذي لم نكن ننام فيه إلا قرفصة، فجأة وبلا مقدمات قررنا معا في لحظة واحدة أن نتضرع إلى الله علّه يسعفنا بالموت أو النجاة.

سألته إن كان على وضوء، فأجاب مبتسما رغم آلامه وجراحه: أبعدَ كل هذا الكفر تريدني أن أحافظ على وضوئي! وأضاف بصوت خافت: ماذا عنك؟ فقلت مداعبا: أما أنا فقد انتقض وضوئي منذ الكرباج الأول.

كنا في حيرة من أمرنا، كيف نتوضأ لنصلي ولا ماء لدينا؟ كانت الأرض في تلك الأثناء مضرجة بدمائنا، فشرع «م ق» يبلل كفيه بالدماء وينطق الشهادتين وهو يمسح وجهه وساعديه، فقمت بتقليده ودموعي تنهمر، كان المشهد مربكاً، فلولا الأنات والصرخات التي كنا نطلقها بين حركة وأخرى، لظننت أننا في حصة سينمائية.

لم نلبث أن بتنا ليلة واحدة، حتى تفاجأنا في صباح اليوم التالي بضم ستة معتقلين إلينا جاؤوا لتوهم من حفلة مماثلة، وكان بينهم طبيب طاعن في السن، لم يمض بيننا ساعة واحدة حتى فارق الحياة، فطرقنا الباب علهم يأخذوه إلى غرفة العزاء (اسم يطلق على الغرفة التي يتم فيها تجميع الجثث) فجاء الجواب: لا تطرقوا الباب مرة ثانية حتى يصبح عدد الجثث ثلاثة.

يتابع علي: بقينا في الغرفة أسبوعا، وبالفعل لم يفتح علينا الباب حتى وصل عدد الجثث إلى ثلاثة، في ذلك اليوم أعادوني أنا وصديقي «م ق» إلى المهجع الثامن، وقاموا بضمنا مرة ثانية إلى عمّال السخرة، فكنا ننقل الجثث تحت أعين الشبيحة، ولم نكن نجرؤ على البسملة حتى في سرّنا لشعورنا أنهم يعدّون علينا أنفاسنا المعلقة.

وعن أعداد القتلى في الفرع ٢١٥ وظروف موتهم، يقول علي خبر الموت في الفرع مثل تحية السلام، هو شيء اعتيادي، «فلان مات» وتنتهي الحكاية. ويضيف كان يموت في اليوم الواحد نحو عشرين معتقلاً، بعضهم يموتون بسبب التعذيب، وآخرون بسبب الأمراض المتفشية بين المعتقلين مثل اليرقان والإسهال.

أما عن ظروف اعتقاله فيقول كنت عائداً للبيت أواخر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، حين اعتقلت على أحد الحواجز العسكرية بريف دمشق بتهمة الإرهاب، وتعني (التظاهر، والتعامل مع المسلحين، وتهريب الأسلحة)، يقول علي كنت طالبا في كلية التجارة، ولم يكن لدي أي نشاط سياسي، لكنني لم أتفاجأ بالتهمة، لأن خمسة من أصدقائي في الجامعة اعتقلوا بالتهمة ذاتها. ويضيف أن نحو ٧٥٪ من المعتقلين في الأفرع الأمنية هم من طلبة الجامعات، وقد التقى العديد منهم في الفرع ٢١٥.

وعن خروجه من السجن يقول كان ذلك في منتصف عام ٢٠١٣، كنت محظوظا لأن اسمي كان مدرجا على قائمة الأسرى المفرج عنهم في إطار المبادلات التي كانت تتم بين النظام والجيش الحر، وأشار علي في معرض حديثه إلى أن النظام يعمد إلى اعتقال عدد كبير من الشبان والشابات لاستخدامهم ورقة في إطار «المصالحات الوطنية» التي كان يعلن عنها بين الفينة والأخرى لمآرب خاصة.

في ختام حديثه، ناشد علي عبر الجزيرة نت منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني التدخل لوضع حد للانتهاكات الخطيرة التي يرتكبها النظام بحق المدنيين في سوريا، مؤكداً أن غياب المحاسبة بحق مرتكبي هذه الجرائم سيؤدي إلى اتساع رقعة العنف، وبالتالي المزيد من نزف الدماء ليس فقط في سوريا بل في كامل المنطقة العربية.

2015/12/24

علي..لجوء بطلب من القبيلة

لم يكن قرار اللجوء بالنسبة لعلي حيدري فردياً، بل كان إجماعاً من عشيرته وأقربائه الذين رأوا في خروجه من إقليم الأحواز الواقع على شط العرب جنوبي إيران فرصة لإيصال صوتهم إلى العالم الخارجي، في ظل التعتيم على الانتهاكات التي ترتكبها السلطات الإيرانية بحقهم، منذ احتلال الإقليم وضمّه إلى المملكة الفارسية عام ١٩٢٥.

علي حيدري، شاب ينحدر من قبيلة عربية، كان يحلم بدراسة الطب، لكنه اصطدم بسياسة التمييز التي تنتهجها وزارة التربية والتعليم الإيرانية، التي تفرض شروطا تعجيزية على الطلاب الأحوازيين، مما يجعل فرص قبولهم في الجامعات والمؤسسات التعليمية بإيران شبه مستحيلة.

الحرس الثوري

بعد أن تلاشى حلمه بالدراسة وجد نفسه مطلوباً للخدمة في الحرس الثوري الإيراني، وكان عمره في ذلك الوقت ١٨ عاما. لم يشأ علي أن يكون أداة في يد النظام، فتجاهل

القرار، وقضى شبابه هاربا من أجهزة الأمن، إلى أن تمكن في منتصف العام الحالي، بمساعدة أحد المهربين، من الوصول برا إلى الأراضي التركية، حيث مكث هناك ثلاثة أيام، قبل أن يستقل برفقة مجموعة من الشباب، أحد قوارب الموت المتجهة إلى اليونان، ومن الأراضي اليونانية، تمكن عبر المرور بعدة عواصم أوروبية، من الوصول إلى السويد.

عن تجربة اللجوء، يتكلم علي -وهو شاب في عشرينياته- بحماس، عن رغبته في التواصل مع أكبر عدد من الوكالات الإعلامية، للحديث عن مأساة شعبه العربي، الذي يموت بصمت تحت ما أسماها آلة القمع الإيرانية.

تحدث علي عن أبناء عمومته الثلاثة، الذين أعدمتهم السلطات الإيرانية عام ٢٠١٢، بعد إدانتهم بتهمة «محاربة الله، والإفساد في الأرض»، وهي التهمة التي يُحاكم عليها الأحوازيون حتى هذا اليوم، استنادا إلى المادة ١٨٦ الملغاة أصلاً من قانون العقوبات الإيراني. وأوضح علي أنه لا تهمة لأبناء عمومته سوى أنهم عرب، طالبوا بحقوقهم القومية، التي سلبت منهم، منذ احتلال أرضهم ووطنهم، قبل تسعين عاما.

حملات يومية

وأضاف أن أجهزة الاستخبارات الإيرانية تشن حملات اعتقال يومية بحق الشباب والنشطاء والنخب المثقفة في الأحواز. وأن هذه الحملات تمتد وتتوسع، لتشمل معظم المدن العربية في الإقليم، خصوصاً تلك التي شهدت حراكا شعبيا في أثناء ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١.

في حديثه عن كارثة الأمطار الحمضية التي حلت بالأحوازيين، في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وأدت إلى وفاة أكثر من ٣٠٠٠ شخص نتيجة استنشاق الغازات السامة، أكد علي مسؤولية السلطات الإيرانية عن هذه الكارثة، مشيرا إلى أن الحكومات المتعاقبة في إيران عملت في السنوات الماضية على نقل مياه الأحواز، وجرّها إلى المحافظات الوسطى، وهذا ما أدى إلى حالة الجفاف والتصحّر التي يعاني منها الإقليم، والتي اعتبرت أحد المسببات الأساسية في انتشار الغازات الحمضية السامة في سماء الأحواز.

كما أشار علي إلى سياسة التذويب و»التفريس» وتغيير أسماء المدن والقرى، ومنع العقال العربي، وحظر اللغة العربية، التي بقيت في حدود المحادثات الشفهية.

في السياق، يستحضر علي قصّة جدّه «الشيخ خليفة»، الذي اضطر تحت تهديد السلاح، أن يشتري أرضه التي ورثها عن آبائه وأجداده، من إيراني يُدعى «سيد علي نور بخش»، وكان ذلك في زمن الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٠. وبلغت قيمة الأرض آنذاك ٨,٢٥٠,٠٠٠ ريال إيراني، ولم يكن جدّ علي، المزارع الفقير، يملك هذا المبلغ، فاضطر أن يقسّطه على دفعات شهرية، وبلغت قيمة القسط الواحد ٥٥٠ ألف ريال إيراني.

بمزيج من المرارة والألم، تحدث علي عن الظهور الباهت لقضية الأحواز في الإعلام العربي، التي عادة تحضر -حسب قوله- في إطار المناكفة مع إيران، وليس إيمانا أو انتصارا للهوية العربية.

وتمنى أن تكون هناك وقفة جادة للعرب تجاه سياسة إيران التوسعية، التي لم تكتف -على حد قوله- بالاستفراد بإقليم الأحواز، بل طالت أيضا عدة دول عربية، مثل العراق، ولبنان، وسوريا، واليمن.

وأضاف «آمل أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه قضية الأحواز قضية أساسية إلى جانب القضايا العربية، وأن يصبح مطلب الاستقلال عن إيران، مطلبا عربيا.

2015/11/03

في السويد.. صفعة قصمت ظهر فاروق

لم يكن فاروق، يعلم قبل لجوئه إلى السويد، أن المتطلبات الإنسانية التي كاد أن يدفع حياته ثمنا لبحثه عنها، في رحلة الموت الذي نجا منه بأعجوبة في عرض البحر المتوسط، ستكون أول الأشياء التي تتحطم على صخور السويد التي لم تكتف بإجهاض حلمه بالاستقرار الاجتماعي، والعيش الرغيد، والحياة الكريمة، بل كانت سببا في تدمير بيته وتشتيت عائلته.

لم يمض على زواجه من هناء، وهما من سكان حي جوبر في دمشق، خمسة أعوام، حين حالفهما الحظ العام الماضي بالوصول مع ابنتهما الوحيدة «رهف» إلى السويد طلبا للجوء بعد رحلة شاقة استغرقت ٢٢ يوما.

مكث الزوجان ستة شهور بأحد معسكرات اللجوء في منطقة فيسكان، إلى أن جاء قرار دائرة الهجرة بنقلهما إلى بيت مستقل. في صباح اليوم التالي لاستقراره، فوجئ فاروق باختفاء هناء والطفلة. وبعد ثلاثة أيام، استلم بريدا من مركز الضمان الاجتماعي يعلمونه فيه برغبة زوجته في الطلاق، وفصل ملف لجوئها عنه بصورة نهائية.

يقول فاروق (٣٥ عاما) «لم أتوقع يوما أن تقدم زوجتي على هذه الخطوة، خصوصا وأن قرار اللجوء إلى أوروبا كان مشتركا بيننا، وقد كانت الطرف الأكثر إلحاحا على ضرورة الهجرة لتوفير بيئة آمنة وحياة كريمة لعائلتنا في المستقبل".

ويتابع في حديثه للجزيرة نت «حاولت الاتصال أكثر من مرة بزوجتي دون جدوى، حتى المحامي الذي كُلف بمتابعة قضيتي لم يقدم لي شيئا، ترددت مرارا على مركز الضمان الاجتماعي ومؤسسات حقوق الإنسان، ولم يستجب لي أحد".

في ختام حديثه، تساءل فاروق: كيف يُمنع الزوج في دولة مثل السويد، تصان فيها الحقوق وتحترم الحريات، من التحدث إلى زوجته، والاطمئنان على طفلته الوحيدة؟

أما الزوجة هناء (٢٨ عاما) التي تقيم مع ابنتها، بمدينة سندسفال، فنفت للجزيرة نت رواية الزوج التي تشير إلى وجود نية مبيتة لاستدراجه إلى أوروبا من أجل الطلاق منه، والحصول على الإقامة الدائمة.

تعمد الإهانة

وقالت هناء إن السبب الرئيسي في طلب الطلاق، تعمد الزوج إهانتها، وضربها الدائم لأسباب تافهة. وذكرت المرة الأخيرة التي قام فاروق بصفعها أمام مديرة المعسكر، وذلك لأنها تأخرت في ترجمة كلام المديرة إلى اللغة العربية، أثناء تبلغهما بقرار نقلهما إلى بيت مستقل.

تتابع الزوجة: بعد الحادثة، طلبت المديرة أن أزورها في مكتبها، وهناك سألتني عن علاقتي بزوجي، فلم أتمالك نفسي من البكاء، وأخبرتها بأني لم أكن طوال فترة زواجنا سوى جارية، بالرغم من أني أحمل شهادة عليا، وأجيد اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

فأخبرتني أن القانون السويدي لا يجيز للزوج ضرب زوجته، وأنه من حقي أن أطلب الطلاق. في البداية كنت خائفة على مستقبل ابنتي، ولكن بعد أن علمت بأن دائرة الهجرة ستوفر لي سكنا مستقلا، وستضمن لي حياة آمنة، بعيدا عن تعسف زوجي وتهديده الدائم برميي في الشارع. طلبت الطلاق، وها أنا اليوم أنعم بكل ما كنت أحلم به.

وترى المحامية منى حسين، التي تعمل بدائرة الهجرة في منطقة سولنا، أنه من المستحيل أن تقدم الزوجة على طلب الطلاق، فقط لمجرد الحصول على حق الإقامة، أو البيت المستقل، لأن ذلك حق مشروع ومكفول لكافة اللاجئين.

وأشارت، في حديثها للجزيرة نت، إلى وجود أسباب خفية، مرتبطة بالعادات والتقاليد التي تحكم العلاقة بين زوجين شرقيين يعيشان في مجتمع ذكوري، تكون فيه الزوجة عادة مجبرة على تحمل أعباء وتبعات أي علاقة فاشلة، لأن طلب الطلاق في هذه الحالة يعني فقدانها كل شيء.

معايير المساواة

وأضافت أن معايير المساواة بين الجنسين في السويد تشكل دافعا قويا للعديد من اللاجئات اللاتي يعانين من الاضطهاد والعنف الأسري، للمطالبة بالانفصال عن أزواجهن.

من جانبها، قالت آنيكا أستروم، مديرة المركز التخصصي للتأهيل والإرشاد النفسي بالعاصمة ستوكهولم، إن العام الماضي شهد أكبر نسبة طلاق بين اللاجئين في السويد، حيث بلغت حالات الطلاق عام ٢٠١٥، وفقا للإحصاءات التي أجراها المركز، ٨٦ حالة.

وأرجعت أستروم هذه النسبة إلى المقارنة التي تجريها الزوجات بين الوضع الاجتماعي لهن في بلادهن، وبين الحقوق التي يحظين بها في المجتمع السويدي الذي تتلاشى فيه الفروقات بين الرجل والمرأة.

وقالت أيضا إنه وفقا للقانون السويدي، يحق للمرأة في حال تعرضها للضرب أو التعنيف، أن ترفع قضية على زوجها تطالب فيها بالطلاق، وإن الدولة مجبرة على تأمين سكن لها مع ضمان حضانة الأطفال، أما الزوج فيوقع على وثيقة يلتزم فيها بعدم التعرض للزوجة، وفي حال كرر ذلك يكون مصيره السجن.

2016/04/27

الشراب الأصفر قصة ناج من سجن تدمر

بين آلاف اللاجئين إلى السويد في سياق موجة اللجوء المتواصلة منذ ثلاثة أعوام هنالك لاجئ من نوع مختلف، السوري ريبال أدخل سجن تدمر الذائع الصيت وهو في الـ١٩ من العمر وخرج منه بعد ١٢ عاما.

لم يكن ريبال ناشطا سياسيا أو سجين رأي، بل مجرد مجند خدمة إلزامية ارتكب خطأ أثناء قيادته مدرعة، فلفقت له تهمة خطيرة أدت إلى سجنه في أسوأ سجون سوريا، ثم منع من السفر بعد إطلاقه بناء على عفو رئاسي.

ريبال -الذي نجح في الإفلات عام ٢٠١١ والسفر إلى لبنان لفترة وجيزة- وصل هذا العام إلى السويد.

في قصته التي تعرضها الجزيرة نت ضمن تغطية خاصة كشف لفصل جديد من عبثية الأحكام العسكرية خلال العمل بقانون الطوارئ السوري وقسوتها.

وهي كذلك شهادة جديدة على الأهوال التي عايشها نزلاء سجن تدمر، وهو أشهر سجون سوريا وأكثرها قسوة لغاية الصيف الماضي عندما استولى تنظيم الدولة الإسلامية على المنطقة التي يقع فيها وسوّاه بالأرض.

رغم الإفراج عنه بعفو رئاسي أصدره بشار الأسد عام ٢٠٠٠ بعد توليه منصبه خلفا لأبيه فإن ريبال لم يذق طعم الحرية إلا مؤخرا، فقد منع من السفر إلى الخارج، كما كان يتم استدعاؤه بين فترة وأخرى لتسجيل حضوره في أحد أفرع المخابرات القريب من محل إقامته لأسباب لا يعرفها حتى هذه اللحظة.

بعد قيام الثورة السورية عام ٢٠١١ استطاع ريبال أن يذهب إلى لبنان ليستقر هناك في منطقة بئر حسن ببيروت، حيث عمل فيها في مجالات شتى لإعالة زوجته وأولاده.

وبعد أن شرعت السلطات اللبنانية قوانين جديدة تنظم وجود السوريين وتشترط على اللاجئين منهم وجود كفيل لبناني لهم اضطر ريبال للسفر إلى تركيا، ولم يمكث طويلا هناك، فقد استقل كغيره من اللاجئين السوريين أحد قوارب الموت المتجهة إلى اليونان بمساعدة مهرب تركي، ومن اليونان توجه عبر عدد من العواصم الأوروبية إلى السويد، حيث يقيم الآن في أحد معسكرات اللجوء بانتظار الإقامة الدائمة.

من مرجعيون إلى سجن تدمر

لم يكن ريبال يتجاوز الـ١٩ من عمره حين كان يقضي عامه الأول من فترة تجنيده التي استمرت عامين ونصف العام في منطقة السلطان يعقوب المحاذية لبلدة مرجعيون اللبنانية المطلة على جبل الشيخ.

كان ريبال مجندا في الفرقة الأولى التابعة للواء المدرع ١٥ في ريف دمشق، حيث تلقى هناك دورة تدريبية استمرت ستة أشهر قبل أن يتم فرزه إلى لبنان ليقضي فترة تجنيده في كتيبة شيلكا الحدودية، حيث أوكلت إليه مهمة نقل المحروقات والمعدات والمواد التموينية بين السرايا المنتشرة على طول الشريط الحدودي بين لبنان وسوريا.

سام ٧

ذات صباح من عام ١٩٨٨ وبينما كان ريبال يتلقى أوامر ضابط السرية الأولى لتعديل مسار المدرعة أثناء رجوعه إلى الخلف تعالت صيحات الضابط بشكل جنوني فانقطعت أنفاسه داخل المدرعة ظنا منه أنه دعس أحد الجنود بالخطأ، وكانت المصيبة حين علم بعد نزوله أن الضحية صندوق

يضم داخله صاروخين حراريين مضادين للطائرات من نوع سام٧ المعروف أيضا باسم كوبرا.

حالة من الارتباك والخوف سادت المكان حاول خلالها ريبال جاهدا أن يقنع الضابط الغاضب بأن المدرعة لا تحمل مرايا جانبية، وأنه لم يحد في رجوعه عن التعليمات التي تلقاها منه شخصيا.

استمر الوضع على هذه الحالة إلى أن جاءت الأوامر بإخلاء السرية من الجنود باستثناء ريبال الذي طلب منه أن يدخل المدرعة وحده، وأن يقوم بسحبها من فوق الصواريخ التي كان من الممكن أن تنفجر عند أي حركة للمدرعة مخلفة دمارا كبيرا.

عن تلك اللحظات المرعبة يقول ريبال: «لا أدري كيف ومتى دخلت المدرعة، كل الذي أذكره أن قلبي بقي خارجا.. إنها لحظات تشبه السير على الصراط المستقيم»، مضيفا «كنت أسمع نفسي وهي تردد آيات من القرآن الكريم وأدعية لم أكن أحفظها من قبل، إنها المرة الأولى التي أقود فيها المدرعة وعيناي مغمضتان".

دامع العينين

وسط تصفيق الجنود خرج ريبال وقد اغرورقت عيناه بالدموع، لا لأنه نجا من موت محقق، بل لأنه شعر بأن لا قيمة له عند القيادة التي كان يمكن أن تستعيض عن روحه وحياته برافعة لم تكن تبعد عن موقع سريته سوى ثلاثة كيلومترات.

في صباح اليوم التالي توجه ريبال إلى مركز القيادة الحدودي في «جديدة يابوس «حاملا تقرير ضابط السرية عن الحادثة، وهناك تفاجأ بعد اطلاع ضابط الشرطة العسكرية على التقرير بأمر اعتقاله وترحيله الفوري إلى أحد المراكز العسكرية في منطقة القابون الواقعة بالشمال الشرقي من العاصمة دمشق.. بعد يومين من التحقيق الودي في القابون تم ترحيله إلى أحد الأفرع العسكرية في الشام، حيث اختلفت هناك الوجوه واختفت اللهجة الودية إلى الأبد.

حفلات التعذيب

يقول ريبال: «لم أكن أعلم حتى تلك اللحظة ما هي تهمتي، وما هو المطلوب مني، كنت فقد أردد بجميع أقوالي أن الحادثة تمت بشكل عفوي، وأن رجوعي إلى الخلف بالمدرعة تم وفق تعليمات ضابط السرية، وهذا ما أعدته أمام محقق الفرع الذي لم ترق له روايتي فصاح غاضبا «خدوه خلوه يقر أخو الـ..»، وكان ذلك إيذانا ببدء حفلات التعذيب المتواصلة التي استمرت ثلاثة أيام.

علم ريبال بعد ذلك أن المطلوب منه هو الاعتراف بأنه فعل ذلك بملء إرادته، وهذا ما رفضه رفضا قاطعا فتم ترحيله إلى فرع فلسطين، وما أدراك ما فرع فلسطين! هناك حيث تفصّل التهم وفق مزاج المحقق، ومن سوء حظه هذه المرة أن مقاس تهمته الجديدة يقود إلى حبل المشنقة.

فبين ليلة وضحاها وجد ريبال نفسه متهما بالعمالة لإسرائيل، ومكلفا بتصوير المواقع العسكرية السورية على الشريط الحدودي، وأنه لقاء ذلك يتقاضى أموالا طائلة من دولة الاحتلال.

المحكمة العسكرية

15يوما بين الشبح عاريا تحت أمطار الكوابل الرباعية والحشر في الدولاب والصعق بالكهرباء كانت كافية لتثبيت التهم في محضر التحقيق، وإحالة القضية إلى المحكمة العسكرية.

يسأل القاضي: متى بدأت العمل مع إسرائيل؟

- منذ ثلاث سنوات سيدي.

- ما هي المهام التي كلفت بها؟

- تصوير المواقع العسكرية على الشريط الحدودي.

- هل تلقيت أموالا مقابل ذلك؟

- نعم، تلقيت أموالا كثيرة.

- إذاً، أنت تقر بكل ما نسب إليك؟

في تلك اللحظة كشف ريبال عن آثار التعذيب على جسده، وصاح بأعلى صوته في قاعة المحكمة «نعم، سيدي.. هذه هي أقوالي واعترافاتي». كرر ذلك مرتين قبل أن ينهار باكيا.

السجن المؤبد

حكم القاضي في ذلك اليوم على ريبال بالسجن المؤبد، فبات ليلته الأخيرة في فرع فلسطين، وفي صباح اليوم التالي تم ترحيله ضمن مجموعة من المعتقلين إلى سجن تدمر الصحراوي.

لم يكن ريبال في ذلك الحين -وهو ابن الـ١٩- يعلم شيئا عن سجن تدمر، حتى أنه لم يسبق له أن قرأ أو سمع شيئا عن المجزرة التي نفذت فيه بحق سجناء إسلاميين قبل ثمانية أعوام.. كل الذي كان يشغله في الطريق إلى السجن وهو معصوب العينين ومكبل اليدين والقدمين أهله الذين كانوا حتى تلك اللحظة يظنون أنه يخدم العلم في الأراضي اللبنانية.

"لم نلبث أن نزلنا من سيارة الترحيلات أمام بوابة السجن حتى تلقفتنا مخالب عناصر الشرطة العسكرية كالخراف، لم ينجُ أحد منا -وقد كنا قرابة الثلاثين معتقلا- من كماشة اللكمات، والركلات، واللطمات الطائرة، فضلا عن الشتائم التي كانت تنهال علينا مع كل كرباج يرتفع إلى السماء ويهوي على أجسادنا، إلى أن حشرنا على جدار في ساحة السجن الرئيسية، حيث تم تقسيمنا إلى ست مجموعات، كل مجموعة تولاها عدد من العناصر ركلا ولطما وجلدا بالكوابل المعدنية.. لم يقطع هذا المشهد الذي تحولت فيه الساحة إلى مسلخ حقيقي سوى بقر بطن أحد السجناء الذي أدى إلى خروج جزء من أمعائه ثم وفاته بعد أسبوع واحد من تشريفات اليوم الأول حسب ما علمت لاحقا."

هكذا وصف ريبال حفلة الاستقبال التي كانت بانتظاره في سجن تدمر، هناك حيث لا مكان للرحمة والشفقة، أو كما يعمم على السجناء في اليوم الأول بأن لا جدوى من الاستغاثة بالله لتخفيف العذاب عنهم، لأن الله غير موجود في هذا المكان، والمفارقة هنا أنه لا يوجد سجين في تدمر لم يمر أسفل البوابة التي كتب عليها مجازا {ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب.

الشراب الأصفر

عن العام الأول في السجن يذكر ريبال حادثة «الشراب الأصفر» حين كان مكلفا ذات صيف حار مع خمسة من المعتقلين بنقل جثث القتلى الذين سقطوا تحت التعذيب من أحد المهاجع إلى ساحة السجن الخلفية ليتم نقلها إلى جهة غير معلومة، وكانت المكافأة أن استُدعي وحده دون زملائه الخمسة إلى مكتب المساعد، حيث طلب منه بعد كلمات الثناء -التي لم يعتد على سماعها- أن يشرب كأس الشراب البارد القريب من ناحيته فتناول الكأس بلا تردد، وهو الذي قد جف ريقه وتصلبت شراييه من هول ما رأى، وما أن أخذ رشفة منه حتى نفثها بحركة لا إرادية.. تعالت الضحكات الهستيرية في مكتب المساعد ..لم تكن تلك المكافأة سوى كأس من البول، وبعد جلسة تعذيب خاصة استمرت عشر دقائق اضطر ريبال أن يشرب الكأس كاملة دفعة واحدة.

كما ويذكر المرة الأولى التي تلقى فيها أهله نبأ اعتقاله، وكان ذلك بفضل أحد السجناء الذين شملهم العفو الرئاسي عام ١٩٩١، في ذلك الوقت كان قد مر على اعتقال ريبال ثلاث سنوات، لم يعدم فيها أهله وسيلة للبحث والسؤال عنه لكن دون جدوى، إلى أن جاء الخبر اليقين بأنه سجين في تدمر.

يقول ريبال: «علمت لاحقا أن أمي منذ ذلك التاريخ تداوم على المبيت مساء كل عيد أمام بوابة المسجد الأموي، لعلها تحظى برفع صوتها إلى مسمع الرئيس السوري آنذاك حافظ الأسد، وكانت في كل مرة تقترب من موكبه تجد نفسها ملقاة تحت غابة من أقدام المخابرات".

مرت السنوات وبقي ريبال رقما في سجلات تدمر، وركاما من لحم ودم، لا زيارة تخرجه من حالة الموت السريري، ولا أخبار تأتي من الخارج فتحفف عنه وطأة الظلمة الدائمة في قبره المؤقت.. على هذا الحال قضى زهرة شبابه يعتّق الأمل، وحيدا، وصامتا، وعاريا في جوف ذاك الوطن الذي أتاه يوما خادما لعلمه فكافأه بقبر!

12 عاما

ذات مساء كان ريبال مشغولا باستصلاح نتف من صفار البيض المسلوق حين فتح أحد أفراد الشرطة العسكرية باب المهجع مناديا عليه.. كانت المرة الأولى التي يسمع فيها اسمه منذ ١٢ عاما.

للوهلة الأولى، ظننت أنه اسم لصديق مر في الذاكرة فهو اسم مألوف لدي، وفجأة انتفضت واقفا: حاضر سيدي.. إنه اسمي، فطلب مني أن ألملم أغراضي وأهيئ نفسي للمغادرة، وأضاف بصوت غائب «إخلاء سبيل."

جملة واحدة كانت كفيلة بإيقاد شعلة الروح في جثته الهامدة.. لم ينتظره السجانون طويلا، فهو الأسير المعدم واليتيم كما كان يلقبه زملاؤه، إذ لم يحظ خلال سنوات اعتقاله بزيارة واحدة، ليس تقصيرا من أهله وذويه، بل تعنتا وقسوة من سجانيه وأربابهم الذين لفقوا له تهمة العمالة، لذلك لم تكن عهدته سوى ركام أضلاعه المكسرة.

عفو رئاسي

بعد خطبة تلاها مدير السجن على السجناء المفرج عنهم علم ريبال أن عفوا رئاسيا أصدره الرئيس الجديد لسوريا بشار الأسد شمله هو ومن معه، وكان ذلك في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠.

أمام فرع فلسطين كانت خطوته الأولى نحو الحرية.

"ها أنا أسير بلا قيد، بلا عصبة على العينين، لا أحد ينهرني، لا أحد يشتمني ..خطوة أخرى ولا وجود للكمات أو رفسات.. خطوة ثالثة، لم تنهل عليّ سياطهم.. قشعريرة تسري في جسدي النحيل، إنه احتفاء اللحم بالحرية."

على الرغم من توقه الشديد للشمس والهواء والضجيج فإن ذلك لم يثنِ ريبال عن القفز في أول سيارة تصادفه على الطريق.. يسأله السائق عن وجهته فيعطيه عنوان أهله الذين لا يعلم عنهم شيئا منذ الوداع الأخير قبل ١٢ عاما حين ذهب لخدمة العلم.

"تدخل السيارة في الحارة، تستدير يمينا، تواصل السير، تقطع خمسين مترا، نعم هذا بيتنا، الثالث من اليمين، هذه أشجار حديقتنا، يقف السائق، أمشي ببطء، أرى أطفالا صغارا يلعبون في باحة البيت، تُرى من هؤلاء الصبية؟ من تزوج من أخوتي؟ هل ما زال والداي على قيد الحياة؟ أطرق الباب، لا أسمع صوتا، أدخل، لا أرى أحدا، يأتي صوت من الخلف، يسألني: من أنت؟ إنه صوت أمي، نعم.. صوت أمي، أعرفه جيدا،

ألتفت إليها، تصرخ، تسقط، أنحني عليها، أقبل قدميها.. يعلو الصراخ في البيت، يهرول أخي الصغير، ينكب فوقي، تتحسس أمي وجهي، تعبث بشعري، تنادي اسمي، تصرخ، أصرخ، يبكي الجميع، حتى الصغار.. وما هي إلا لحظات حتى ضعت تحت غابة من الأيدي والأحضان الدافئة.”

بهذه الكلمات تذكر ريبال اللحظات الأولى التي قابل فيها عائلته بعد غياب دام ١٢ عاما شهدت موت والده قهرا وحسرة عليه، وزواج جميع أشقائه وشقيقاته، وانتقال بعضهم للعيش في لبنان.

12عاما اكتشف فيها ريبال أن الوطن لم يكن سوى بضعة أمتار من الظلم والظلمة، وأن النشيد الوطني ليس سوى تلك الجملة التي يرددها «حماة الوطن» مرارا على أبنائهم المعتقلين «أنتم في تدمر، هنا في هذا السجن، لا وجود لله، نحن الله، نحن نحييكم ونحن نميتكم”.

2015/12/2

أن تكون سنياً في الجيش السوري

عادة ما تبرز في إطار الحديث عن سياسة القمع والتمييز العنصري صور لسياسات عنصرية تمارسها الأكثرية بحق الأقلية المضطهدة، ولكن في الحالة السورية تبدو الصورة معكوسة فالأقلية هي التي تحكم وتقمع وتضطهد الأكثرية منذ أكثر من أربعة عقود.

وتتجلى هذه الصورة العنصرية بشكل واضح في تركيبة الجيش السوري الذي تحول منذ وصول الأسد الأب إلى السلطة بانقلاب عسكري عام ١٩٧٠ إلى مجرد فصيل طائفي يعبث بمقدرات البلاد ويبطش بأهلها على نحو لم تمارسه أعتى الأنظمة الديكتاتورية.

فمنذ بداية الاحتجاجات الشعبية في سوريا عام ٢٠١١ استخدم النظام السوري الطائفية بوصفها إستراتيجية للدفاع عن وجوده وبقائه في السلطة، وذلك من خلال تسويق ادعاء بأن قوى المعارضة تسعى إلى إقامة دولة سنيّة لا مكان فيها للأقلية العلوية، وهذا ما انعكس في حجم العنف الذي مارسه ضباط من الطائفة العلوية في قمع التظاهرات الشعبية بداية الاحتجاجات.

قمع

ولم تقتصر صور التمييز العنصري في الجيش السوري على قمع المدنيين السنة وإسقاط البراميل المتفجرة فوق رؤوسهم، بل شملت أيضا ضباطا وعناصر في الجيش من أبناء الطائفة السنيّة، إذ إن عددا من هؤلاء الضباط والعناصر لقوا حتفهم على خطوط النار التي عادة ما تخلو من الضباط العلويين الذين لا توكل لهم سوى المهام القيادية والمراتب العليا التي تنأى بهم عن الوقوع ضحايا للأسر أو الموت.

محمد سالم أحد ضحايا التمييز العنصري في صفوف الجيش السوري، ولجأ إلى السويد هربا من الموت الذي كان يحدق به على خط المواجهة أثناء الخدمة العسكرية التي أجبر عليها هو ومجموعة من أقربائه وأصدقائه.

يتحدث محمد عن التمييز العنصري الذي يمارسه النظام ضد أفراد الجيش الذين لا ينتمون للطائفة العلوية، وكيف يلقون بهم على خطوط النار، وكيف أنهم لا يقيمون لحياتهم وأرواحهم وزنا ولا قيمة.

يقول محمد، وهو شاب في العشرينيات من منطقة عسال الورد، «حين قامت قوات النظام باقتحام عسال الورد في أبريل/نيسان ٢٠١٤، طالبوا الأهالي بتسليم أبنائهم للانضمام للجيش ووعدوهم بأن أبناءهم سيخدمون في مناطق بالقرب منهم، وحين سلم الشباب، وكنت واحدا منهم، تفاجأنا بإرسالنا إلى مطار دير الزور العسكري".

هجوم

ويضيف محمد للجزيرة نت «لم نلبث هناك أشهرا حتى تعرضنا لهجوم شرس من تنظيم الدولة الإسلامية، وسقط منا عدد كبير من الضحايا في تلك المعركة، وكنت في عداد الجرحى حين تم نقلي بطائرة مروحية إلى مطار المزة في دمشق، ومن هناك تم إلقائي بطريقة مهينة أمام مشفى تشرين العسكري".

ويتابع «في البداية ظن الأطباء أنني من الجيش الحر، ولكن بعد الاطلاع على بطاقتي العسكرية قدموا لي العلاج، ومن ثم اتصلوا بأهلي لتسلمي، ولم يكونوا في ذلك الوقت يعلمون عني شيئاً.

ويؤكد محمد أنه بعد خروجه من المشفى، حيث لم يكن قد شفي تماما من الإصابة، تفاجأ ببرقية من النظام يطالبه فيها بتسليم نفسه لأقرب شعبة تجنيد كي يتم إرساله من جديد إلى إحدى الجبهات، فأحس حينها أن الموت قادم هذه المرة لا محالة، لذلك قرر الهرب، كما يروي.

ويشرح أن والده استصدر هوية وجواز سفر له باسم آخر، بعد أن دفع رشوة لموظف في دائرة الهجرة والجوازات، وفق تعبيره.

ويوضح محمد أنه باستخدام تلك الهوية تمكن من دخول لبنان ومن هناك انتقل جوا إلى تركيا، حيث تلقى العلاج قبل أن يسافر بحرا إلى إحدى الجزر اليونانية، ومن ثم عبر عددا من الدول الأوروبية وصولاً إلى السويد.

2016/01/11

لاجئون سوريون لا نشعر بالأمان في السويد

”لم نفر من السجون السورية للإقامة في سجن أكبر في السويد، لم نأت إلى هنا طلبا للرزق أو لتحسين ظروف حياتنا المعيشية، جئنا من تحت الأنقاض في سوريا بحثا عن السلم والأمن والحرية، واخترنا السويد دون غيرها لأننا نؤمن بها كدولة قانون، تحترم الإنسان، وتعطي قيمة كبيرة للحقوق والحريات العامة“.

بهذه الكلمات عبر لاجئ سوري عن خيبة أمله من تعامل السويد مع أزمة اللجوء، والطريقة التي يتم بها استقبال اللاجئين ووضعهم لفترات طويلة في معسكرات لا تتوفر فيها وفق قوله أدنى مقومات الحياة.

يقول محمد خير الله، وهو لاجئ سوري، في حديثه للجزيرة نت «أقيم في معسكر لجوء بمنطقة فيسكان منذ ثلاثة أشهر، وحتى الآن ليس لدي ملف في دائرة الهجرة لأنهم لم يأخذوا بصماتي ولم يجروا أي تحقيق معي. لا أدري متى سيحدث ذلك. لا أحد يردّ علي، وباقي أفراد أسرتي مازالوا في سوريا، وأنا قلق عليهم“.

ويضيف محمد «ظروف الإقامة هنا سيئة. هناك خليط من جنسيات مختلفة يقيمون في نفس المكان. الأعداد كبيرة جدا والأجواء باردة. لا يوجد أي مظهر للحياة حولنا، نشعر أننا غرباء معزولون عن العالم".

أما خليل العسلي، وهو لاجئ سوري يقيم في معسكر تور بشمار، فقد انتقد الفترة الزمنية الطويلة التي تستغرقها دائرة الهجرة في معالجة طلبات اللجوء، مؤكدا أنه مضى على إجراء التحقيق النهائي معه، الذي يسبق قرار القبول أو الرفض، أكثر من ستة شهور ولايزال ينتظر.

خيبة أمل

يقول خليل «كنت أعتقد أنه بمجرد وصولي إلى السويد سأحصل على الإقامة الدائمة التي تمكنني من سحب زوجتي وابنتي اللائي يقمن في هذه الأجواء الباردة والسيئة في مخيم عرسال للاجئين السوريين في لبنان. ولكني فقدت الأمل بعد قرار منح اللاجئين في السويد إقامة مؤقتة لمدة ثلاث سنوات، وتشديد شروط لم الشمل. حتى حين قررت أن أجلب عائلتي عن طريق مهربين، قامت الحكومة السويدية بتشديد الرقابة على حدودها مع الدانمارك".

من جهته، تساءل نهاد حسون عن الغاية من إبقاء اللاجئين لفترات طويلة في معسكرات معزولة عن التجمعات السكانية في السويد دون أفق واضح، أو سقف زمني يحدد مدة إقامتهم المؤقتة بالمعسكرات قبل ترسيخهم ودمجهم في المجتمع.

وقال «لم نأت لنأكل ونشرب في السويد، ولسنا أشرارا ليتم عزلنا بهذه الطريقة. لدينا الإمكانات والمؤهلات العلمية التي تمكننا من الاعتماد على أنفسنا، ولكننا نحتاج أولا إلى الطمأنينة والاستقرار النفسي الذي لا يتحقق إلا بلم شملنا مع أهلنا وذوينا".

وتساءل: لماذا فتحت السويد الباب على مصراعيه أمام اللاجئين إذا كانت غير قادرة على توفير مطالبهم المشروعة، ولماذا لم تحدد منذ البداية سقفا لعددهم، كما فعلت النرويج والدانمارك؟

وأضاف «لماذا علينا أن ندفع ثمن أخطاء سياستهم، وهل سيكون الثمن حالة القلق التي تعترينا الآن فقط، أم أنه ستكون أرواح أسرنا في سوريا إن لم تمهلهم الحرب الوقت لانتظار حصولنا على تصريح الإقامة؟

لا خيارات

في المقابل، برر مدير دائرة الهجرة السويدية في مدينة سندسفال رونالد فالك تأخر البت في طلبات اللجوء بالضغط الكبير الذي تعرضت له البلاد خلال العام الماضي، الذي استقبلت فيه السويد ١٦٧ ألف لاجئ.

وقال فالك في تصريحات للجزيرة نت «نتفهم حالة اليأس والإحباط التي تصيب اللاجئين بسبب طول الفترات الزمنية التي يقضونها في انتظار البت في طلبات لجوئهم، ونتفهم أيضا الاضطرابات التي يمكن أن تحدث داخل معسكرات اللجوء بسبب الازدحام الشديد وعدم التجانس بين اللاجئين، ولكن لم تكن لدينا خيارات أخرى، فالمدارس ممتلئة والنوادي الرياضية، وحتى أحد القصور الملكية استخدمت لاستقبال طالبي اللجوء".

وأضاف أن على اللاجئين أن يكونوا أكثر صبرا، مشيرا إلى أن الفترة الزمنية التي تستغرقها دراسة طلبات اللجوء تمتد من تسعة شهور حتى ١٥ شهرا من تاريخ تقديم الطلب، وذلك نتيجة تكدس الملفات في دوائر الهجرة، وعدم وجود عدد كاف من الموظفين قادر على دراسة ومعالجة كافة هذه الملفات في وقت واحد.

في السياق نفسه، أشار فالك إلى أن أعداد اللاجئين الذين وصولوا السويد خلال الأسبوع الماضي لم يتجاوز ألف لاجئ، علما بأن دائرة الهجرة سجلت دخول هذا العدد في اليوم الواحد أثناء فترة الذروة التي شهدت دخول نحو عشرة آلاف لاجئ في الأسبوع.

وأرجع هذا الانخفاض إلى الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة لتشديد الرقابة على الحدود من جهة الدانمارك، وإلى سوء الأحوال الجوية والأمواج العالية التي تحول دون تدفق المزيد من اللاجئين باتجاه القارة الأوروبية. وتوقع فالك أن يرتفع عدد طالبي اللجوء إلى السويد مجددا مع حلول فصل الربيع.

2016/1/20

الخدمة الإلزامية تعزز قوافل الفارين إلى السويد

«لا أريد أن أقتل» جملة يردّدها شباب سوريون، فارون من الخدمة العسكرية الإلزامية، أمام لجان التحقيق التابعة لدوائر الهجرة في الدول الأوروبية التي لجؤوا إليها، حين يُسألون عن سبب لجوئهم، في إطار الإجراءات والتدابير التي تتخذها هذه الدول قبل منحهم اللجوء السياسي أو الإنساني.

بالنسبة لغالبية الشباب السوريين في المناطق الخاضعة للنظام، بات فرض التجنيد الإلزامي عليهم، معادلا لإجبارهم على الانخراط في لعبة القتل والموت، وهو ما دفع كثيرين منهم للهرب إلى خارج سوريا واللجوء إلى دول الشمال الأوروبي.

وبعد صدور قوائم بأسماء آلاف المطلوبين للتجنيد الإجباري في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤ اتسعت ظاهرة الفرار بشكل ملموس، وضمّت قوائمهم -وفقا للأرقام التي أوردتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان- ما يقارب نصف مليون سوري، تتراوح أعمارهم بين ١٨ عاما و٤٠ عاما، وبات هؤلاء مطلوبين للمشاركة بالقتال، ضد من يسميهم النظام «بالمتآمرين على سوريا".

كما قامت الإدارة العامة للهجرة والجوازات في سوريا من جهتها في الشهر التالي بإصدار قرار ينص على عدم السماح للشباب لمن هم دون الأربعين عاما بالسفر إلى خارج البلاد، حتى من أدى منهم الخدمة العسكرية، إلا بعد حصولهم على موافقة من شعب التجنيد في منطقتهم.

تفريغ المدن

وقد ربط القرار وقتها -وفق مراقبين- برغبة النظام في تفريغ المدن والمناطق الواقعة تحت سيطرته من عنصر الشباب، الذين باشروا بالفعل بالهروب واللجوء إلى الدول الأوروبية وبينها السويد.

ويقول المدير العام لدائرة الهجرة السويدية في منطقة سندسفال رونالد فالك في هذا الصدد إن عدد اللاجئين السوريين الذي وصلوا إلى السويد حتى نوفمبر/تشرين الثاني الجاري بلغ ٧٤ ألفا، وإن عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٤٠ سنة هو ٣٣ ألفا، أي ما نسبته ٤٥٪ من إجمالي اللاجئين السوريين.

وتوقع فالك أن يصل العدد الإجمالي لطالبي اللجوء مع نهاية العام ٢٠١٥ إلى ١٠٠ ألف، وبذلك نكون الدولة الأكثر استقبالا للاجئين بين دول الاتحاد الأوروبي نسبة لعدد السكان".

علي أحمد (٢٩ عاما) هو واحد من الشبان السوريين الذين لجؤوا إلى السويد هربا من الخدمة العسكرية، بعد قيام النظام بنشر قوائم المطلوبين لمراكز التجنيد في المدن التي تخضع لسيطرته، وتعميم تلك الأسماء على كل الحواجز الأمنية.

عن الطريقة التي تم بها اقتياده للخدمة قال علي للجزيرة نت «رغم تأديتي للخدمة العسكرية قبل أربعة أعوام، تفاجأت في أثناء ذهابي إلى الجامعة بإيقافي على أحد الحواجز الأمنية في ساحة الأمويين، فقد كان اسمي مدرجا على قوائم المطلوبين لقوات الاحتياط.

وأضاف «رغم إبراز المستندات التي تثبت أني على بعد فصل دراسي واحد من التخرّج، لم يشفع ذلك لي، فتم اقتيادي مع مجموعة من الشباب إلى مركز للشرطة العسكرية في مدينة حماة، التي خدمت فيها ٤٠ يوما".

ويقول أحمد إن القدر خدمه في هذه المدينة حيث تمكن بمساعدة بعض أصدقائه من الهروب إلى الريف الذي يخضع لسيطرة الجيش الحر، ومن ريف حماة واصل فراره إلى مدينة إدلب، ومنها إلى تركيا.

عن فترة إقامته في تركيا يقول أحمد «بقيت هناك ٨ أشهر، اشتغلت فيها بمصنع للألبسة، حتى جمعت مبلغا من المال، دفعته لأحد المهربين من أجل العبور بحرا إلى الأراضي اليونانية".

عبور سهل

أما رحلة لجوئه من بر اليونان إلى السويد مرورا بدول غرب البلقان فيرويها للجزيرة نت قائلا «كان العبور سهلا من اليونان إلى مقدونيا، ومن ثم صربيا، إلى أن وصلنا إلى المجر المحطة الأصعب، حيث كان علينا أن نقطع الغابات الفاصلة بينها وبين النمسا سيرا على الأقدام".

غير أن المهرب تخلى عن مجموعة اللاجئين -حسبما يفيد أحمد- داخل الأراضي المجرية فتاهوا لمدة ١١ ساعة متواصلة.

وختم أحمد الفصل الأخير من رواية هروبه بالقول «بمجرد خروجنا إلى الطريق العام، ألقت الشرطة الهنغارية القبض علينا، وتم احتجازنا لمدة ٤ ساعات، بعد ذلك أجبرنا على إعطاء بصمتنا، ومن ثم قاموا بترحيلنا إلى النمسا، ومن هناك إلى ألمانيا، حيث كان بانتظارنا رجال الأمن الذين أخذوا منا ما يُسمى «بالبصمة الجنائية»، بعد ذلك خيرنا بين البقاء والمغادرة، فاخترتُ الذهاب إلى السويد".

2015/11/20

حـمـاة ٨٢ قصة نشاهد على المجزرة

من حلب إلى السويد

قضى (ع. ل) اثنين وثلاثين عاما من عمره في مدينة حلب، التي انتقل للعيش فيها مع أمه ومن بقي حيا من أفراد أسرته بعد مجزرة حماة، حيث عمل هناك بالتجارة الحرة. ومع قيام الثورة السورية عام ٢٠١١، واشتداد الحصار على منافذ المدينة، تأثر عمله بشكل كبير، وبدأ يشعر بالخطر في ظل المقاومة الشرسة التي أبدتها المدينة، فخشي أن يتكرر سيناريو حماة، لذلك انتقل عام ٢٠١٤ عبر الأرياف إلى مدينة إدلب، ومن هناك تمكن من الدخول إلى الأراضي التركية، التي مكث فيها عاما كاملا عمل خلاله حارسا في أحد المصانع، وحين تمكن من إخراج باقي أفراد أسرته، توجه عبر قوارب الموت إلى البر اليوناني، وذلك في صيف عام ٢٠١٥، ومن اليونان عبر عدة دول أوروبية: مقدونيا، صربيا، هنغاريا، النمسا، ألمانيا، الدانمارك، حتى وصل إلى السويد.

عن تجربة اللجوء يقول (ع. ل) الذي يقيم منذ تسعة أشهر في أحد معسكرات اللجوء

بمدينة سندسفال السويدية: «إحساس اللجوء ليس إحساسا جديدا، لأنه لم يتسلل شعور المواطنة إليّ يوما، ولكن الجديد هو الإحساس بالحرية والكرامة، والشعور بأنه لك مطلق الحرية في اختبار واستخدام حواسك الخمسة، واستحضار ذاكرتك المثقلة بالمآسي في أي وقت، والأهم من هذا وذاك، القدرة على الصراخ والبكاء دون أن تدفع حياتك ثمنا لذلك."

القصة

يتذكر (ع. ل) وهو أحد الناجين من الليلة الخامسة من المجزرة، التي داهمت فيها سرايا الدفاع التابعة لرفعت الأسد (سوق الشجرة)، الحي الذي كان يقيم فيه هو وأفراد عائلته الذين قتلوا باستثنائه هو وأمه وشقيقته الصغرى.

يقول: «قبل ساعة واحدة من اقتحام الحي، قامت أمي بنقلي وشقيقتي التي تصغرني بعامين، إلى بيت خالتي المجاور، لاعتقادها أنه أكثر أمنا من بيتنا الذي يقع على الشارع الرئيسي، كان الخوف يتملكنا، حيث كانت الأخبار تأتي من الأحياء المجاورة عن الإبادة الجماعية والإعدامات الميدانية، وتدمير البيوت على رؤوس ساكنيها."

ويتابع: «لم يمض على وصولنا ساعة حتى بدأنا نسمع أصوات التفجيرات والأعيرة النارية التي لم تتوقف على مدار تسع ساعات متواصلة، كنا نتابع ما يحدث في الخارج من شقوق الأبواب والنوافذ، كنا نرصد توسلات الشيوخ والعجائز، والنحيب الطويل الذي لم يكن يقطعه سوى طلقة نافذة في رأس الضحية."

عائلة الشيخ خليل

وعن صور المذابح التي رآها بأم عينيه، يقول: «كانت أكثر الصور إيلاما المذبحة التي ارتكبت بحق عائلة الشيخ خليل، حيث أمر الضابط بإخراج كل من في المنزل، تمهيدا لتفتيشه بحجة حيازة السلاح، ومن ثم قام بفصل الرجال عن النساء، وكانت العائلة تتكون من أربعة شبان، وثلاث فتيات، بالإضافة إلى الأب والأم، والجد المقعد، بعد ذلك أمر الجنود الذين كانوا يلبسون الأقنعة، بإعدام الأب وأبنائه الأربعة واحدا تلو الآخر، وذلك أمام صرخات وتوسلات الأم، ومن ثم قام بنفسه بإعدام الفتيات الثلاثة والأم الثكلى بعد فاصل من العبث بثيابهن وحجابهن، وقبل أن يهم بالمغادرة طلب متهكما من الجد المقعد، أن يقف على رجليه للدعاء، علّ الله يسمعه، فيستجيب له، ويعيد الحياة إلى أفراد عائلته."

صورة أخرى مغايرة، يطلعنا عليها (ع. ل) في شهادته، لجندي رفض أن يكون أداة قتل وبطش في يد النظام، فأخذ على عاتقه حفظ وحماية ما يمكن إنقاذه من لحم ودم. عن تلك الصورة يقول: «لم يكن بيت خالتي في مأمن، كما اعتقدت أمي، فقد داهم أحد الجنود البيت، وحين كنا نلتقط أنفاسنا الأخيرة، أمرنا وسط ذهولنا جميعا بالتزام الصمت والاختباء تحت الأسرة وخلف الستائر حفاظا على أرواحنا، ومن ثم أخبر آمر السرية بأن البيت خاليا، فيما بعد علمنا أن هذا الجندي مسلم سني، ولا أدري حقيقة كم من البيوت والأرواح التي بقيت على قيد الحياة بفضل هذا الجندي.”

مات دعسا

بعين دامعة، يتذكر (ع. ل) أخاه الأكبر الذي قُتل في اليوم العاشر من المجزرة، فيقول: «كان أخي واحدا من الشباب الذين تأثروا بشخصية مروان حديد*، الذي كان يعمل قبل اعتقاله وإعدامه في السجن عام ١٩٧٦ على تجنيد الشباب، من أجل مواجهة مخطط النظام الذي كان يسعى في ذلك الوقت لإخضاع الشعب السوري لسلطة وسطوة الحزب الواحد. فكان أول المنضمين من العائلة لصفوف الطليعة المقاتلة*

وقبل يومين من قيام النظام بفرض طوق أمني على المدينة جاءت التعليمات إليه

بالتوجه إلى حي البارودية للالتحاق بعناصر الطليعة المقاتلة استعدادًا للمواجهة، لم يلتفت وراءه حين غادرنا مودعًا، لا أدري لماذا انتابني في تلك اللحظة شعور بأنه لن يعود، كانت آخر كلامته لأمي: «لن يضيعنا الله، ما دمنا على الحق.”

ويتابع: «فيما بعد روى لنا من نجا أنه ظل يقاتل على أحد المحاور حتى فرغت ذخيرته، فداهمته إحدى سرايا الدفاع* واعتقلته حيًّا هو وخمسة من شباب الطليعة أذكر منهم: الشهيد حسين المصري، والشهيد عدنان البارودي، فأمر الضابط بتكبيلهم ثم أمرهم بالانبطاح على وجوههم، ومن ثم قامت إحدى المدرعات التابعة للواء ٤٧ بدعسهم ذهابًا وإيابًا إلى أن سوت أجسادهم بالأرض.”

حمام الدم

يضيف (ع. ل): «في اليوم الأخير من الأسبوع الدامي الذي شهده حي سوق الشجرة والذي سقط فيه حوالي ٢٠٠ قتيل، من بينهم أبي وأخي وثلاثة من أبناء عمومتي، وشاب مسيحي من ريف حمص الغربي، تصادف وجوده بالحي مع فرض الطوق الأمني، جاء القرار بتجميع الجثث في شارع صلاح الدين، تمهيدًا لنقلها إلى جهة غير معلومة، كانت الدماء تسيل في كل مكان بغزارة شديدة توحي بأن شلالًا من الدم اجتاح المدينة. لم يستوقف الناجين آنذاك الذين لم يتجاوزوا أصابع اليد الواحدة في كل شارع وحارة السؤال عن الأهل والأقارب: كيف وأين قضوا نحبهم؟ لأن السؤال الأكبر الذي كان شاخصًا فوق أعقاب المحرقة هو: «كيف ما زالنا على قيد الحياة؟.”
يقول (ع. ل) في شهادته إن العديد من القصص والحكايات تواترت إبان المجزرة، عن حوامل بُقرت بطونهن، ورُضّع فسخت أرجلهم، وأطفال قطعت أطرافهم أمام أعين أمهاتهم، وإنه لم يكن هناك شفقة أو رحمة تجاه أي طفل أو رضيع أو حتى جنين، ويؤكد أن الذريعة التي كان يرددها الجناة على مسامع الثكالى هي خوف النظام من انضمام هؤلاء الأطفال إلى جماعة الإخوان المسلمين في المستقبل، ويتساءل (ع. ل) هل صدرت الأوامر من حافظ الأسد حقًّا آنذاك بقتل جميع الأطفال في حماة؟

نزع الحجاب

يروي (ع. ل) في شهادته أنه في إحدى المداهمات بمنطقة الحاضر، تم إلقاء القبض على فتاة تدعى رواد، وذلك بسبب تشابه اسمها مع اسم شاب مطلوب للنظام، وبالرغم من أنها كانت تحمل ما يثبت هويتها وشخصيتها فإن الضابط أصر أن تنزع الحجاب عن رأسها ليتأكد من أنها ليست الشخص المطلوب، فرفضت ذلك بشدة، فغضب الضابط، وأمر

جنوده أن يعرّوها تماما من ملابسها، ومن ثم تناوبوا على اغتصابها أمام أهلها وذويها، وهي لا تزال عذراء، قبل أن يفرغ آخر الجنود طلقاته النارية في رأسها.

حي الحميدية

يتابع (ع. ل): «مع استعصاء بعض الأحياء على السقوط، مثل: حي الكيلانية، وحي الزنبقي، وحي البارودية، حيث لاقت سرايا الدفاع هناك مقاومة شرسة، جاءت الأوامر في اليوم الثاني عشر، من حافظ الأسد بقصف هذه الأحياء وتدميرها على رؤوس ساكنيها، وكان له ذلك. حيث قامت القوات بإشراف مباشر من رفعت الأسد، الذي كان رئيسا لسريا الدفاع بنسف البيوت وتفجيرها بالديناميت، وقد سقط أكثر من ١٠ آلاف من الضحايا في ذلك اليوم. مما اضطرهم بعد إنهاء العملية إلى حفر خنادق طويلة وعميقة في حي الحميدية، لدفن الجثث وإخفاء معالم الجريمة، ولا يزال حتى اليوم عدد كبير من ذوي الشهداء يزورون ذلك المكان، لوضع الورود صباح كل عيد، ظنا منهم أن أبناءهم دفنوا هناك.”

الغربة داخل الوطن

في الحديث عن ما بعد المجزرة، يقول (ع. ل): «تحولت حماة إلى مدينة أشباح، الدماء في كل مكان، والبيوت مدمرة، والجثث مكومة في الشوارع كأنها أضاحي العيد، لم يسمح لأحد بالدخول أو الخروج من المدينة، وبعد شهر من المجزرة سويت البيوت بالأرض، ودفنت الجثث في مقابر جماعية، سقط حوالي ٤٠ ألف من سكان حماة، ومن بقي على قيد الحياة تمنى لو كان في عداد الشهداء، لأن المأساة الحقيقية كانت بعد المجزرة: التزامك الصمت وأنت تسير فوق جثة أمك أو أبيك وأخيك بذاكرة مشلولة، إحساسك أنك الناجي الوحيد دون أن تقوى على الصراخ أو البكاء، فكم من أم ثكلى لحقت بأبنائها لأنها اتشحت بالسواد، وكم من رجل أعدم وهو يحاول تقصي آثار ذويه.”

ويتابع: «لم تكن حماة طيلة السنين التي تلت المجزرة سوى سجن كبير، لا يحق لأحد أن يتكلم أو حتى يسترجع شريط المجزرة في خلوته السرية، أصبحنا نتحرك كالدمى بلا روح وبلا إحساس، وعلى هذه الحالة مات كثيرون، وجُنّ آخرون، وسجن من سجن وقتل من قتل، أما الذين بقوا مثلي على قيد الحياة، فهم أكثر ألمًا من غيرهم، لا لأننا عشنا غرباء في وطن ضاق بنا أحياء وأمواتا، بل لأننا لم نحظ طيلة فترة وجودنا في حماة، بنعمة الصراخ والبكاء.”

تعريفات

مجزرة حماة : سقط فيها ما بين ٢٠ و٤٠ ألف قتيل، وفقد أكثر من ١٥ ألف شخص، ونزح أكثر من ١٠٠ ألف من سكان المدينة الواقعة وسط سوريا جراء حملة عسكرية شنها النظام السوري في فبراير/ شباط ١٩٨٢ ضد المعارضة الإسلامية في المدينة.

مروان حديد – قائد ومؤسس الطليعة المقاتلة في سوريا، كان من أشد المعارضين للانقلاب الذي نفذه حزب البعث عام ١٩٦٣، دعا إلى حشد المظاهرات في حماة احتجاجا على بعد السلطة الحاكمة عن الدين الإسلامي، بعد أن قامت القوات السورية بقمع المظاهرات في حماة، دعا حديد إلى المواجهة العسكرية مع النظام، وأخذ يحشد ويجند الشباب لهذا الغرض، اعتقلته المخابرات السورية عدة مرات، كان آخرها في الثلاثين من يونيو/ حزيران ١٩٧٥، توفي في سجن المزة العسكري بعد عام واحد من اعتقاله في يونيو/ حزيران عام ١٩٧٦.

الطليعة المقاتلة – اعتبرها البعض الجناح العسكري لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا، قامت الطليعة المقاتلة بتنفيذ العديد من عمليات الاغتيال التي استهدفت رموز وقيادات النظام السوري مثل مدير الأمن القومي في حماة الرائد محمد الغرة، بالإضافة إلى بعض الشخصيات العلوية في سوريا، وقد كانت أوجع الضربات التي تلقاها النظام حادثة مدرسة المدفعية بحلب التي نفذها النقيب إبراهيم اليوسف عام ١٩٧٩ وقد قتل في الهجوم ٣٢ طالبا من العسكريين الذين ينتمون للطائفة العلوية، بعد ذلك بدأت المواجهة العلنية بين الطليعة المقاتلة والنظام، وقد شهدت هذه الفترة إصدار قرار رئاسي بإعدام أي منتسب لجماعة الإخوان المسلمين.

سرايا الدفاع – قوة عسكرية في سوريا أنشئت عام ١٩٧١، تولى قيادتها رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، وكانت مهمتها الدفاع عن النظام. نسب إليها تنفيذ عدة عمليات ومجازر ضد المعارضة الإسلامية، منها: مجزرة سجن تدمر عام ١٩٨٠، التي قتل فيها حوالي ١٢٠٠ سجين من الإسلاميين وفقًا للأرقام التي أوردتها منظمات دولية، ومجزرة حماة عام ١٩٨٢، التي راح ضحيتها حوالي ما بين ٢٠ و ٤٠ ألف قتيل، وأكثر من ١٥ ألف مفقود، ونزح جراءها أكثر من ١٠٠ ألف من سكان المدينة. في عام ١٩٨٤ تم دمج سرايا الدفاع في الجيش السوري تحت اسم الفرقة الرابعة.

2016/06/ 11

لاجئون أفغان: إيران تغرينا للقتال بسوريا

مُجتبى محمد جان، شاب أفغاني عمره ٢٣ سنة، هرب مع أسرته من إيران بعدما هُدد بالترحيل الإجباري إلى أفغانستان إن لم يلتحق بمعسكرات التدريب في طهران، تمهيدا لنقله للقتال إلى جانب المليشيات الإيرانية في سوريا.

يقول مجتبى -الذي يقيم في أحد معسكرات اللجوء في السويد- «نظرا لصعوبة مواصلة التعليم في إيران اضطررت للعمل بائعا جوالا، وحين اشتدت الضغوط على عائلتي من أحد رجال الدين الشيعة في منطقة بدر عباس لدفعي للقتال في سوريا، قررنا الهرب".

ويتابع «غادرنا جميعا باتجاه معبر ماكو في محافظة أرومية الواقعة على الحدود الإيرانية التركية، ومن تركيا تمكنا عبر البحر من الوصول إلى الأراضي اليونانية، ومن ثم توجهنا إلى ألمانيا، حيث التقينا أقرباء لنا كانوا قد سبقونا للسبب نفسه، وبعد أن مكثنا هناك أياما قليلة، نقلتنا الشرطة الألمانية بإحدى البواخر إلى البر السويدي".

ويضيف للجزيرة نت أن ما تقوم به السلطات الإيرانية هو استغلال لوضع اللاجئين الأفغان في إيران، الذين يعانون -على حد قوله- من التمييز العنصري ضدهم في مجالات التعليم والعلاج والعمل. ويضطر العديد منهم للعمل بصورة غير نظامية مقابل مبالغ مالية زهيدة لا تسد حاجاتهم اليومية.

لم يعد تجنيد اللاجئين الأفغان في الحرب الدائرة في سوريا سرا، فقد أشارت عدة تقارير صحفية إلى تورط إيران في تجنيد الآلاف ممن يقيم على أرضها للقتال إلى جانب قوات الرئيس بشار الأسد، مستغلة حالة الفقر التي يعانون منها وحاجتهم الماسة إلى الإقامة.

وتفيد التقارير بأن السلطات الإيرانية تمنح مكافآت مالية تصل قيمتها إلى خمسمئة دولار شهريا لكل لاجئ يذهب للقتال في سوريا، فضلا عن إصدار تراخيص بالإقامة الدائمة له ولأهله في إيران.

ووفقا للأرقام الصادرة عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، فإن أكثر من ٢,٤ مليون لاجئ أفغاني يقيمون في إيران منذ الحرب الأميركية على أفغانستان عام ٢٠٠١.

وقد نجحت طهران -منذ انخراط مليشياتها في القتال إلى جانب الجيش السوري- في تجنيد الآلاف من هؤلاء الأفغان، معتمدة بذلك على دافعين: الأول مادي عبر تقديم إغراءات مالية، والثاني: ديني بزعم أن المقاتلين سيذهبون إلى سوريا لحماية المراقد المقدسة والمزارات الشيعية فيها.

وبالرغم من الإقبال الشديد من الشباب الأفغان -وخصوصا الشيعة منهم- على المشاركة في القتال إلى جانب النظام السوري، فإن الحال مختلف بالنسبة للشباب السُنة الذين يفضلون الهرب من إيران والمخاطرة بأرواحهم عبر اللجوء بحرا إلى أوربا، على الذهاب إلى سوريا والقتال هناك.

وترفض وزارة الخارجية الإيرانية من جانبها اتهامات أفغانستان لها بتجنيد مواطنيها، حيث أصدرت على لسان سفارتها في العاصمة الأفغانية كابل بيانا نفت فيه تجنيد الأفغان في إيران، وشددت على أن طهران تندد بالتدخل الأجنبي في سوريا.

يذكر أن الحكومة الأفغانية قامت بإجراء تحقيق في موضوع تجنيد اللاجئين الأفغان في إيران وإرسالهم إلى سوريا، وهددت برفع هذا الموضوع إلى مفوضية اللاجئين في الأمم المتحدة.

يقول مُجتبى محمد جان إن العوائل التي توافق على إرسال أبنائها للقتال في سوريا تُمنح قسائم من الحكومة الإيرانية تمكنها من الحصول على حصص تموينية شهرية من مثل اللحم والأرز والحليب والسمن، كما يحق لهم تسجيل أطفالهم في المدارس الحكومية على حساب الدولة.

ويختم حديثه بالقول إن العديد من الأفغان الشيعة الذين شاركوا في القتال إلى جانب المليشيات الإيرانية، كانوا يتباهون بالأموال والمجوهرات التي سرقوها من السوريين الذين اقتحموا بيوتهم أثناء الحرب، وأن البعض منهم عمد إلى التقاط صور له وهو يقف على جثث القتلى في سوريا.

2015/12/03

زحف تنظيم الدولة أوصل علي آغا للسويد

بعد أن أسقط فكرة العودة إلى أفغانستان من حساباته بات بإمكان مدير فرع «عزيزي بنك» في ولاية وردك الأفغانية علي آغا التحدث بحرية تامة عن قصة هروبه من تنظيم الدولة الإسلامية ولجوئه إلى السويد.

كان علي آغا يمارس مهام عمله المصرفي بشكل طبيعي لغاية منتصف فبراير/شباط ٢٠١٥ عندما استلم طردا بريديا يحمل ختم تنظيم الدولة، كانت ثمة رسالة داخل الطرد تقول «تعلمون جيدا أن من نصّب هذا النظام دولة كافرة، وأنتم تديرون بنكا حكوميا يتعامل بالربا، ويدفع رواتب لموظفي الدولة، وعليه فأنتم تقوّمون دولة الكفر وتناصرون أربابها، لذلك أمامكم خياران: إما أن تغلقوا البنك أو نغلق نحن عليكم قبوركم".

تحفظ علي على الرسالة والخوف يتملكه، لم يجرؤ أن يبلغ السلطات العليا لعلمه -على حد قوله- بوجود أعوان لتنظيم الدولة داخل السلطة، لذلك فضل اللجوء إلى حيلة إدارية، فأرسل إلى الإدارة المركزية خطابا طالب فيه بنقل البنك إلى مكان آخر، لوجوده في منطقة غير آمنة.

بعد عدة خطابات وافقت الإدارة على نقل البنك إلى مكان آخر قريب من أحد المباني الحكومية، وكان في الطابق الثاني ضمن بناء كبير يتألف من ٢٦ طابقا.

حصار الكشك

بعد خمسة أشهر من انتقاله إلى الفرع الجديد وبينما كان علي ذاهبا إلى عمله فوجئ بالشرطة العسكرية تحاصر كشكا للصرافة وتحويل العملات يقع في الطابق الأرضي أسفل البنك، وما هي إلا دقائق معدودة حتى عثرت الشرطة على عبوة ناسفة فقامت بالقبض على صاحب الكشك الذي اعترف لاحقا بانتمائه لتنظيم الدولة وبرغبة التنظيم في تفجير البنك.

أدرك علي -في هذه الأثناء- جدية تنظيم الدولة في تنفيذ تهديده فعاد أدراجه إلى بيته مشوشا لا يدري ماذا يفعل، بقي يومين حائرا لم يذهب فيهما إلى عمله، وفي صباح اليوم الثالث -وكان ذلك نهاية يوليو/تموز- وجد أسفل باب بيته طردا جديدا موقعا أيضا بختم التنظيم كتب فيه سطر واحد «تغيير مكان البنك لا يعني أننا لا نستطيع الوصول إليك".

في نفس اليوم سارع إلى طلب إجازة لمدة ستة أيام، استخرج خلالها جواز سفر، كما قام بتصفية كامل حساباته، وفي اليوم السابع قدم استقالته إلى الإدارة.

حتى تلك اللحظة لم يخبر آغا أحدا برسائل التهديد التي كانت تصله من تنظيم الدولة حرصا على حياته وحياة عائلته.

إلى إيران

توجه علي إلى إيران في ١٦ أغسطس/آب ٢٠١٥، حيث كان في انتظاره بالعاصمة طهران مهرب أفغاني ساعده في الوصول إلى محافظة أرومية الواقعة على الحدود الإيرانية التركية، ومن تركيا -حيث أمضى أسبوعين- تمكن بعد عدة محاولات من الوصول بحرا إلى الأراضي اليونانية.

يقول علي للجزيرة نت إن محاولته الأولى للوصول إلى اليونان كانت على نفس القارب الذي شهد مأساة الطفل الكردي إيلان الذي هزت صورته العالم، ويؤكد أن والد الطفل الغريق لم يكن مهربا كما أشيع في الإعلام، بل الراكب الذي تطوع لقيادة القارب.

ويتابع «كنا قرابة الخمسين شخصا على متن القارب الذي انطلق بنا من بلدة بودروم التركية باتجاه جزيرة كوس اليونانية، لم تمض نصف ساعة حتى أطاحت بنا موجة عالية فانقلب القارب ومات ١٢ شخصا، منهم الطفل إيلان وشقيق آخر له وأمهما".

ويضيف: نقلت فاقد الوعي إلى أحد المستشفيات القريبة من بلدة بودروم التركية، وفور مغادرتي المستشفى عاودت الكرة ثانية، لكني لم أتمكن من الوصول إلى البر اليوناني إلا في المرة الثالثة.

ويتابع: من هناك توجهت عبر عدة دول أوروبية إلى السويد التي علمت فيها أن تنظيم الدولة نفذ تهديده بالفعل وقام بتفجير مدخل البنك الكائن بمنطقة كامبني بعبوة ناسفة أسفرت عن مقتل الحارس واثنين من المراجعين.

يقول آغا «لن أعود إلى أفغانستان مرة ثانية، لا أريد أن أموت مقتولا كما حدث مع الناشطة الهندية سوشميتا بانيرجي مؤلفة فيلم «الهروب من طالبان» والتي قتلت بالرصاص عقب عودتها إلى أفغانستان عام ٢٠١٣ لإعداد فيلم وثائقي عن المرأة الأفغانية".

يذكر أن تقريرا صادرا عن الأمم المتحدة كان قد أفاد بأن تنظيم الدولة يزداد نفوذا في أفغانستان، ويحظى بتأييد عدد متزايد من الأشخاص، ويجند أتباعا له في ٢٥ ولاية.

وذكر فريق الأمم المتحدة لمراقبة تنظيم القاعدة في تقريره استنادا إلى تقديرات لقوات الأمن الأفغانية أن حوالي ١٠٪ من متمردي حركة طالبان يؤيدون تنظيم الدولة، وجاء في التقرير أن عدد المجموعات والأفراد الذين يعلنون صراحة ولاءهم وتأييدهم للتنظيم في تزايد متواصل بعدد من الولايات الأفغانية، علما أن التنظيم -الذي يسيطر على مناطق في سوريا والعراق- يسعى إلى ترسيخ وجوده في أفغانستان متحديا حركة طالبان في موطنها.

2015/12/18

ضحايا العنصرية بالصين يروون مأساتهم

كغيره من الشبان الإريتريين، لم يكن أمام الشاب مختار للهروب من «الإقصاء» ببلاده سوى الهجرة، إما عبر القوارب إلى أوروبا أو بتأشيرة سياحية إلى الصين، ولأنه لم يجد المال الكافي للتهريب عبر البحر اختار الصين ملاذا، دون أن يعلم أن تلك الخطوة التي أقدم عليها قبل ثلاث سنوات ستؤدي إلى زيادة معاناته.

وصل مختار إلى مدينة غوانغ جو (جنوب الصين) عام ٢٠١٣، أملا في إيجاد فرصة عمل مثل أقرانه الذين سبقوه، ففوجئ بأن المدينة الحلم التي تضم أكبر تجمع للمهاجرين الأفارقة في آسيا (مئتا ألف مهاجر أفريقي) تضج بالعنصرية.

كانت الصدمة الأولى لمختار في مطار المدينة لحظة وصوله، حين داعب بكفه رأس طفل صيني عابر لا يتجاوز عمره العامين، فهرعت أمه تمسح وجه طفلها وعيناها تحدقان به كأنه ارتكب جريمة، ليدرك لاحقا أن الصورة النمطية في الصين عن الأفارقة أنهم ناقلو أوبئة وخاطفو أطفال وتجار مخدرات.

أما الصدمة الثانية فجاءت بعد دقائق، حين سأل سائقا صينيا عن حي «شياو بي» فرد السائق: هل تقصد حي القرود؟ ليكتشف أن الصينيين أطلقوا على الحي هذه التسمية العنصرية لأنه يجمع الأفارقة في المدينة التي يسميها البعض «مدينة الشوكولاتة».

صور عنصرية

موسى بكر طالب نيجيري تخرج في جامعة بكين للغات قبل عامين، وتقدم لوظيفة في التدريس فقوبل بالرفض رغم كفاءته، لأن بشرته سوداء.

يقول بكر للجزيرة نت إنه تقدم للتدريس في أكثر من مدرسة، فكان يُرفض للسبب نفسه، وعندما تم قبوله بمدرسة خاصة في مقاطعة خونان تفاجأ المدير بلون بشرته منذ اليوم الأول، فطلب منه الانتظار إلى حين معاودة الاتصال به، وبعد يومين أخبره بأنه مرفوض، وحين سأله عن السبب أجاب «لأنك أسود، لا نريد أن نخيف أطفالنا».

أما الطالب السوداني صلاح فيقول إنه لا يرغب في البقاء بالصين رغم الظروف السيئة ببلاده، بسبب ما يتعرض له من مضايقات عنصرية في الشوارع والأسواق، مضيفا «لا أشعر بإنسانيتي إلا في المسجد، حيث لا تطالني نظرات الفضوليين الذين يظنون أن لون بشرتي طبقة من الأوساخ».

ولا تقتصر العنصرية في الصين على هذه القصص؛ ففي ٢٧ مايو/أيار الماضي أثارت شركة تنظيف صينية ضجة كبيرة بعد استخدامها شابا أفريقيا في إعلان تلفزيوني، وذلك بإدخاله في غسالة مع مسحوق غسيل ليخرج بعد دقائق شاباً آسيوياً أبيض البشرة.

كما أثارت شركة معجون أسنان صينية ضجة كبيرة عام ١٩٩٠ حين سمت منتجاً لها «معجون أسنان الرجل الأسود».

وخلال أزمة الصين مع دول الجوار بشأن النزاع في بحر جنوب الصين، علّق بعض أصحاب المطاعم لافتات كُتب عليها: «لا نستقبل اليابانيين، والفلبينيين، والفيتناميين، والكلاب".

هامش أمان

من جهته، يرفض الباحث بمعهد شينخوا للعلاقات الدولية وانغ بينغ أن يتهم الشعب الصيني بالعنصرية بسبب ملصق دعائي أو «حالات فردية»، مؤكدا أن الصين باتت منفتحة على العالم أكثر من ذي قبل، لكنه يشير إلى أن التجاوزات القانونية التي يقوم بها بعض الأجانب -خاصة الأفارقة- مثل تجاوز مدة الإقامة التي يترتب عليها العمل غير النظامي، تؤدي إلى تكوين صورة سلبية لدى الصينيين.

ويوضح وانغ في حديثه للجزيرة نت أن حالة العزلة التي عاشها الصينيون قبل سبعينيات القرن الماضي حتمت عليهم أن يحافظوا على مسافة من الآخرين، ما لم يبادر الآخرون باختصار المسافة أو إلغائها بدماثة أخلاقهم وحسن تصرفاتهم.

2016/08/01

صورة الطفل إيلان تتكرر في الصين

لم تكن الطفلة الغريقة «شيو» (خمسة أعوام) تبحر في عرض البحر المتوسط على أحد قوارب الموت المتجهة شمالاً نحو القارة الأوروبية.. لم يغدر بها تجّار الموت، ولم تكن تبحث عن لجوء تحت وطأة حرب لا تبقي ولا تذر، بل كانت تبحث عن مكان آمن يقيها موجة عاتية حين ضربت الفيضانات قريتها الصغيرة في ضواحي مدينة «شين تاي» الصينية.

لم تلحق بها سواعد قوات الدفاع المدني التي هرعت متأخرة إلى المكان، ولم تمهلها سرعة تدفق المياه من النهر المجاور لقريتها مزيداً من الوقت للإمساك بغصن شجرة أو طرف خشبة عابرة، فتقاذفتها الأمواج المتلاطمة ساعات طويلة قبل أن تلقي بها جثة هامدة على حافة النهر.

كانت صورة انتشال الطفلة «شيو» أكثر الصور مأساوية من الكارثة التي حلت بمدينة شين تاي منذ ثلاثة أيام وأسفرت عن مقتل عشرات الصينيين وفقدان المئات، بالإضافة إلى تضرر ١٧٦٢ منزلا، وإجلاء نحو تسعين ألف شخص، وجرف ٦٦ هكتاراً من الأراضي الزراعية.

وحمّل أهالي الضحايا المسؤولية للسلطات المحلية لأنها لم تتخذ الإجراءات اللازمة -حسب قولهم- للحيلولة دون وقوع خسائر في الأرواح والممتلكات، بينما قال شهود عيان إن السلطات فتحت صباح أمس الجمعة إحدى بوابات السدود في نهر «تشي لي» لتخفيف ضغط المياه التي ارتفع منسوبها جرّاء الفيضانات إلى ١,٧ متراً، ولكن دون إشعار مسبق لسكان القرى المجاورة، مما أدى إلى تدفق المياه وجرف مئات المنازل والأراضي الزراعية.

وشهدت الساعات الأولى من انتشال الضحايا اشتباكات وأحداث عنف بين قوات الأمن ومواطنين غاضبين، ولقيت صورة انتشال الطفة «شيو» انتشاراً واسعاً على شبكات التواصل الصينية، وربط عدد من الناشطين الصينيين بين صورتها وصورة الطفل السوري إيلان الذي قضى غريقاً على السواحل التركية، وعلقوا أسفل الصورة: «مأساة واحدة»، «موت آخر للطفولة»، «أين الإنسانية من هذه الصور؟".

ناشطون آخرون صبوا جام غضبهم على السلطات الصينية، وتساءل بعضهم عن جدوى وجود قوات الدفاع المدني في القرى الصغيرة إن لم تكن قادرة على حماية السكان في أوقات الأعاصير والفيضانات والكوارث الطبيعية.

من جهته أكد مسؤول حكومي بالمدينة صباح اليوم السبت أن السلطات المحلية أبلغت السكان بعزمها فتح بوابة أحد السدود لتصريف المياه وتخفيف الضغط بسبب الفيضانات، ودعا إلى عدم الالتفات إلى ما يشاع على شبكة الإنترنت.

يشار إلى أن السلطات الصينية حذفت كافة الصور المتعلقة بكارثة «شين تاي»، كما تم حذف العديد من الروابط والتقارير ذات الصلة من على صفحات موقع التواصل الاجتماعي الصيني «ويبو".

وتشهد الصين موجة من الفيضانات والأعاصير المستمرة منذ قرابة الشهر في عدة مناطق وسط وجنوب وشرق البلاد، وقد أودت بحياة نحو ثلاثمئة شخص، وألحقت أضراراً بنحو مليوني هكتار من الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى خسائر اقتصادية قدرت بنحو ستة مليارات دولار.

وتسود مخاوف من تزايد الأضرار في الأرواح والممتلكات مع استمرار هطول الأمطار في عدد من المقاطعات والمناطق.

2016/07/23

أعيدوا الصين إلى الزراعة ولا تخبروا ماو تسي تونغ

على مدار سنيها العشرين عاشت يانغ شي وحيدة في كنف جدتها بقرية صغيرة على أطراف مدينة «جو هاي» جنوب الصين. لم يتمكن أبواها العاملان من إنجاب أخ أو أخت لها التزاما بسياسة الطفل الواحد التي فرضتها السلطات قبل أكثر من ثلاثة عقود.

كبرت يانغ، وكبر معها شعورها بالوحدة، فقد منعتها ضرورات الحياة الصناعية من الترعرع رفقة أبويها، كما حرمتها سياسة الطفل الواحد من إخوة يؤنسون وحدتها ويبددون شعورها بالخوف والعزلة.

تقول للجزيرة نت «لم أعرف يوما معنى الإخوة، كنت دائما أحسد القلة من أصدقائي الذين لديهم إخوة، وإن كانوا غير مسجلين في السجلات الرسمية». وأضافت «فكرت في الانتحار عندما كنت في سن الخامسة عشرة لكن خوفي على جدتي منعني من ذلك".

تزوجت يانغ قبل أربعة أعوام، لكنها لا تفكر في إنجاب طفل، لأنها تخشى أن يواجه نفس مصيرها، كونها وزوجها يعملان، وأبواها تقدم بهما العمر ولا يقويان على رعاية الطفل كما فعلت جدتها.

شعور بالدونية

وتقول الباحثة الاجتماعية لونغ يي إنه بالرغم من سماح السلطات بإنجاب طفل آخر، فإن آثار سياسة الطفل الواحد لاتزال ظاهرة على المجتمع الصيني، وأشارت إلى أن غياب الآباء عن منازلهم بسبب نمط الحياة الصناعية أحدث فجوة عاطفية وولد شعورا لدى جيل كامل بالدونية، لذلك أحجم العديد منهم عن الانخراط في المجتمع، وفضلوا البقاء في عزلتهم، تجنبا للتمييز وهروبا من واقعهم المأساوي.

وأوضحت لونغ -في حديثها للجزيرة نت- أن سياسة الطفل الواحد التي اتبعتها الصين في سبعينيات القرن الماضي خلفت حوالي ٦١ مليون طفل، وبما نسبته ٢٢٪ من إجمالي عدد الأطفال بالبلاد لا يتمتعون برعاية أبويهم.

وأرجعت الإحجام عن الزواج والإنجاب للمتزوجين إلى الظروف الاقتصادية الصعبة، والخوف من مصير محتوم أصبح هاجسا كبيرا لدى العديد من الصينيين، وهو ما اعتبرته تهديدا لتركيبة المجتمع الصيني الذي يشهد فجوة كبيرة بين عدد الذكور والإناث، وارتفاعا غير مسبوق في معدلات الشيخوخة.

حوافز حكومية

وفي ظل المخاوف التي أثارتها تقارير صينية توقعت ارتفاع عدد المسنين في المجتمع إلى أربعمئة مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠، وتحذيرات وزارة الموارد البشرية من انخفاض نسبة الأيدي العاملة إلى أكثر من ٢٣٪ ليصل إلى حوالي سبعمئة مليون نسمة عام ٢٠٣٠، نتيجة لسياسة الطفل الواحد -وفق مراقبين- تدرس السلطات تقديم مزايا وحوافز مالية لتشجيع العائلات على إنجاب طفل ثان، إلى جانب تخفيض الضرائب على الأسر التي لديها طفلان.

وتسعى بكين -من خلال تطبيق السياسة الجديدة التي سمحت بإنجاب طفل ثان منذ عام ٢٠١٥- إلى حل مشكلة الشيخوخة ومعالجة أزمة انخفاض القوة العاملة وارتفاع معدلات البطالة في المجتمع الصيني.

غير أن القيود والأعباء الاقتصادية لاتزال تشكل عائقا أمام تطبيق هذه السياسة. ويرى نشطاء صينيون أن محاولات الحكومة إصلاح ما خلفته سياسة الطفل الواحد أشبه بمن يحاول إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

وكتب أحدهم متهكما «تخلوا عن الحياة الصناعية، وأعيدونا إلى مجتمع زراعي، لكي نعدكم بإنجاب المزيد من الأطفال، لكن أرجوكم لا تخبروا ماو تسي تونغ بذلك".

2017/3/11

أطفال الريف الصيني.. عواطف تشوهتها الحياة الصناعية

عانت الصين خلال العقود الماضية من فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، وكان ذلك نتيجة حتمية للتنمية الاقتصادية السريعة التي شهدتها البلاد.

هذا الواقع دفع ملايين العمال إلى الهجرة من الأرياف إلى المدن الصناعية لتحسين ظروفهم المعيشية، مخلفين وراءهم أكثر من ستين مليون طفل بلا رعاية أسرية، في ظاهرة يُنظر إليها على أنها الأكثر مأساوية والأشد قسوة بحق الطفولة في العالم.

ووفق إحصاءات وزارة التنمية، يوجد في الصين ٦١ مليون طفل لا يتمتعون برعاية الأبوين، وهم يمثلون ٢٢٪ من إجمالي عدد الأطفال في البلاد.

وتشير الأرقام إلى أن ٤٠٪ منهم دون سن الخامسة و٧٠٪ لا يرون آباءهم سوى مرة واحدة بالعام، وأن ٧٩٪ منهم أسندت رعايتهم إلى الجد والجدة، و١٣٪ أودعوا عند الأقارب والأصدقاء، و٧٪ لا يخضعون لأية رقابة.

وقالت الباحثة الاجتماعية لونغ يي إن الثورة الصناعية التي شهدتها الصين دفعت سكان الريف إلى الهجرة باتجاه المناطق الحضرية.

ونظراً للنظام الصيني الذي لا يتيح للأسر التمتع بـالرعاية الاجتماعية إلا في مسقط رأسهم، اضطر العديد من الآباء لترك أطفالهم في المناطق الريفية حيث التعليم المجاني والرعاية الصحية.

فجوة عاطفية

وأضافت لونغ يي لـالجزيرة نت أن غياب الآباء أحدث فجوة عاطفية وولد شعورا لدى الأطفال بالدونية، لذلك أحجم العديد منهم عن الالتحاق بالمدارس، وفضلوا البقاء وحدهم بعيدا عمن هم في أعمارهم ويتمتعون برعاية أسرية كاملة، وذلك تجنبا للتمييز وهروبا من واقعهم المأساوي.

وأشارت الباحثة الاجتماعية إلى أن ما سبق كفيل بخلق جيل مشوه لديه استعداد كبير للتوجه نحو العنف والمشاركة في أنشطة إجرامية، والإقدام على الانتحار نتيجة الاكتئاب.

وأوضحت أن التقارير البحثية تشير إلى أن ٣٧٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤-١٦ سنة فكروا بالانتحار، و١٢٪ خططوا مرة واحدة لذلك، و٦٪ حاولوا نحر رقابهم لكنهم فشلوا.

وأضافت أن لدى الأطفال فرصة بنسبة ٦٠٪ ليفكروا بالانتحار في ظل غياب الأبوين عن المنزل.

وذكرت مديرية الشرطة بالعاصمة بكين -في تقريرها الدوري حول معدل الجريمة في البلاد- أن ٦٪ من الحوادث الجنائية هذا العام ارتكبها أطفال لا يتجاوزون الـ١٥ وهم ممن يعيشون بالأرياف دون آبائهم، وأن ١٣٪ من الجرائم ارتكبت بحق أطفال من نفس الفئة، و٧٪ من هؤلاء الأطفال تعرضوا لاعتداءات جنسية.

حالات انتحار

وحول حالات الانتحار، ورد في التقرير أن ٣٥ طفلا انتحروا بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٦.

يُشار إلى أنه في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠١٥ قام طفل صيني في مقاطعة سيتشوان بتناول مبيد حشري بعد أن اتصلت به أمه لتخبره أنها لن تتمكن من قضاء عطلة رأس السنة معه بسبب سفرها إلى الخارج.

وفي أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام قام ثلاثة طلاب بعملية سطو مسلح على مدرسة ابتدائية في مقاطعة غوانغ شي، مما أدى إلى مقتل مشرفة وإصابة آخرين، وذلك بغرض السرقة للتمكن من الذهاب إلى مقهى إنترنت.

هذا ويؤكد أخصائيون في مجال علم الاجتماع ضرورة أن تخضع الأسر الصينية في القرى والأرياف إلى دورات تثقيفية للاطلاع على كيفية التعامل مع مثل هذه الحالات.

ومن الصعب تدارك هذا الأمر عن طريق إخضاع الأبوين للالتزام برعاية أبنائهم نظراً لنمط الحياة الصينية لأن الثمن سيكون ارتفاع معدل البطالة واتساع الفجوة القائمة بين طبقات المجتمع.

ويعتبر آخرون أن هذا الواقع إجحاف بحق الطفولة، متسائلين « كم طفلا يجب أن يقتل حتى تُعبّد الطريق وتُسد الفجوة بين الفقراء والأغنياء داخل المجتمع الصيني؟

2016/8/16

أسواق الزواج وأزمة العنوسة في الصين

في صباح كل يوم أحد تخرج تيانغ شي مبكرا من منزلها في أحد أحياء بكين، حاملة صورة ابنها الوحيد «وو» البالغ من العمر ٢٨ عاما، وصورة أخرى لبطاقته الشخصية، وبعض المستندات التي توضح حالته الصحية والعقلية والاجتماعية، ليس من أجل البحث عن ابن مفقود، أو شاب ضال تخلى عنها، بل للبحث عن شريكة حياة له في أسواق الزواج الخاصة.

في عدد من الحدائق العامة بالصين يجتمع المئات من الرجال والنساء حاملين لافتات وصورا لشبان في مشهد أشبه بالحملات الانتخابية، ولكن في حقيقة الأمر فإن هؤلاء يبحثون عن زوجات لأبنائهم.

ففي ظل سياسة الطفل الواحد التي استمرت لثلاثة عقود، ظهرت فجوة كبيرة في الصين بين الإناث والذكور، وأصبح المجتمع الصيني ذكوريا، لذلك ليس من السهل على الكثير من الشباب المنهمكين في الدراسة والعمل، أن يجدوا شريكة حياتهم، فيفوتهم قطار العمر دون أن يتزوجوا، وهو الأمر الذي دفع أولياء أمورهم إلى الخروج والتجمع في ميادين وساحات عامة، للإعلان رغبتهم في تزويج أبنائهم.

هاجس الزواج

وتعرب تيانغ عن خشيتها من أن يسرق العمل ابنها الوحيد دون أن يتزوج وينجب طفلا يحافظ على نسل العائلة ويحمل إرثها.

تقول للجزيرة نت «كنت ألح على ابني في كل إجازة أن يقترن بفتاة، وكنت أنتظر الأخبار السارة في كل مرة يهاتفني فيها، ولكن حين بلغ الخامسة العشرين بدأت أشعر بالقلق، لذلك أخذت على عاتقي هذه المهمة وقررت البحث له عن زوجة".

وبسؤالها إن كان ابنها موافقا على هذه الخطوة، قالت: هو يعلم أنها الطريقة الوحيدة الآن مع قلة الخيارات الأخرى المتاحة، وانحسار عدد الإناث مقابل عدد الذكور.

أما شياو سونغ، وهو شاب عشريني من مدينة شانتو، فقال إنه سئم من إلحاح عائلته وحثهم الدائم له، في كل عطلة يزورهم فيها على إيجاد شريكة لحياته، لذلك اضطر في إجازاته الأخيرة إلى استئجار فتاة لتمثيل دور «الخطيبة» مقابل أجر مادي بلغ ٣٠٠ دولار في اليوم الواحد.

وتابع شياو في حديثه للجزيرة نت «في المرة الأخيرة اكتشفت أمي الأمر وأخبرت والدي، وهذا ما دفعه إلى البحث بمفرده عن زوجة لي في أسواق الزواج المتعارف عليها بالمقاطعة".

أزمة عنوسة

ووفقا للأرقام الصادرة عن وزارة الشؤون المدنية، بلغت نسبة العنوسة بالصين حتى منتصف العام الجاري ٧٥٪، كما بلغ معدل الذكور بالنسبة للإناث ستة ذكور مقابل أنثى واحدة.

وأظهرت دراسة أجراها مركز جينان للأبحاث أن ٦٥٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٢ و٣٥) يرغبون بالزواج، لكنهم يجدون صعوبة في العثور على

زوجة، و٤٧٪ منهم تركوا هذه المهمة لأولياء أمورهم، في حين فضل ٣٢٪ من الشباب المصادقة على الزواج.

ويحذر مراقبون من ظاهرة العنوسة في الصين واتساع الفجوة بين الذكور والإناث، مؤكدين أن ذلك من شأنه أن يخلق جيلا ذكوريا خالصا في العشرين عاما القادمة ما لم يتم تدارك الأزمة والعمل على حلها، في حين قلل آخرون من خطورة هذه الظاهرة على اعتبار أن الحكومة تجاوزت سياسة الطفل الواحد وسمحت بإنجاب طفل آخر.

وكانت سياسة الطفل الواحد التي اتبعتها الصين في العقود الثلاثة الماضية قد فاقمت من ظاهرة إجهاض الإناث في المجتمع الصيني، وهو ما أدى إلى خلق مجتمع ذكوري كان وما زال شاهدا على العديد من الآفات والأمراض الاجتماعية كالعنف الأسري، والاغتصاب، والفتور العاطفي، والوحدة، والعزلة، والعزوف اللاإرادي عن الزواج، وحالات الاكتئاب الشديد التي انتهى الكثير منها بالإقدام على الانتحار.

2016/9/19

ليو شيا.. أعدوا لي الأرض كي استريح!

لم يكن يجمعهما حين التقيا لأول مرة قبل أكثر من ثلاثة عقود، سوى الثقافة والفن، فهو كاتب وأستاذ جامعي، وهي شاعرة ورسامة ومصوّرة فوتوغرافية، ولأن الأدب يؤلف بين القلوب، ارتقت العلاقة بينهما خلال فترة وجيزة إلى منزلة العشق، وسرعان ما تكللت بالزواج. كانت ليو شيا، معجبة بشخصية زوجها وأفكاره الحداثية وثقافته العالية، ورغم معرفتها المسبقة بأنه أحد أبرز معارضي النظام الشيوعي في بلادها، فإنها لم تعر ذلك اهتماماً، بل داعبت أصدقاءها في حفل زفافهما عام ١٩٩٦، بالقول: إنها ستتزوج عدو الدولة مع سبق الإصرار والترصد.

ونظراً للدور الذي لعبه كمعارض سياسي في الاحتجاجات التي طالبت بالديمقراطية في ميدان تيان آن من، عام ١٩٨٩، لم يكن ليو شياوبو، بمنأى عن الملاحقة من قبل السلطات الصينية. فبعد ثلاث سنوات من زواجه، طرد من الجامعة التي كان يحاضر فيها، ليتحول فيما بعد إلى أيقونة ثورية جعلت من بيته ملتقى للمعارضين أمثاله، غير أن ذلك لم يغير من توجهات ليو شيا، فلم تكن تشارك أو تلقي بالاً للنقاشات السياسية

التي كانت تدور في بيتها، واكتفت بدور الزوجة المطيعة التي تضفي على البيت بهجة وسروراً.

اعتقال وملاحقة

في أواخر عام ٢٠٠٨ اعتقلت السلطات الصينية ليو شياوبو بسبب مشاركته في كتابة وثيقة سميت «ميثاق ٠٨» وذلك تزامنا مع الذكرى الستين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الانسان، حيث طالبت الوثيقة التي وقع عليها حوالي ثلاثمئة مفكر صيني، بإنهاء حكم الحزب الواحد في الصين وإقامة دولة دستورية بنظام ديمقراطي.

في عام ٢٠٠٩ اعتقل ليو شياوبو مجددا، وتم الحكم عليه بالسجن ١١ عاما بتهمة تقويض السلطة، أثار الحكم منظمات حقوق الإنسان الدولية، فأطلقت حملة عالمية تطالب بالإفراج عنه، وبعد عام من اعتقاله مُنح، وهو في السجن، جائزة نوبل للسلام، لقاء «نضاله الطويل وغير العنيف من أجل حقوق الإنسان الأساسية في الصين». فور الإعلان عن فوزه بالجائزة، فرضت السلطات الصينية إقامة جبرية على زوجته، ومنعتها من التحدث للصحافة، فدخلت ليو شيا في حالة من الوحدة والعزلة استمرت سبعة أعوام.

جريمة خطيرة

في عام ٢٠١٢ تمكن نشطاء صينيون من التسلل خلسة إلى بيت ليو شيا، حيث كانت تخضع للإقامة الجبرية دون أي وسيلة اتصال بالعالم الخارجي، وتم تداول مقطع فيديو لها على مواقع التواصل الاجتماعي وهي تتحدث باكية عن معاناتها. وكان من جملة ما تم تسريبه عن لسانها، قولها بإنه يجب إضافة فقرة جديدة إلى الدستور الصيني تنص على أن حب ليو شياوبو جريمة خطيرة يعاقب عليها القانون بالسجن المؤبد.

شهدت تلك الفترة وفاة والديها ومحاكمة شقيقها، وتفاقمت معاناة ليو شيا مع الإعلان عن إصابة زوجها بسرطان الكبد، وهو السبب الذي دفع السلطات الصينية عام ٢٠١٧ إلى الإفراج المشروط عنه لتلقي العلاج، لكنه لم يلبث سوى أيام خارج السجن قبل أن يتوفى على فراش المرض، تاركاً زوجته وحيدة أمام مصير مجهول.

نسيم الحرية

في العاشر من يوليو/ تموز الجاري، سمحت السلطات الصينية لليو شيا بمغادرة البلاد، في خطوة فسرت بأنها استجابة من بكين للضغوط الدولية، حيث جاءت في أعقاب زيارة قام بها رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ إلى ألمانيا. وكان دبلوماسيون غربيون قد أشاروا إلى أن ألمانيا حثت الصين على السماح لأرملة المعارض الصيني بمغادرة البلاد منذ وفاة زوجها العام الماضي.

وتأتي استجابة الصين في ظل حاجتها الملحة لإقناع الاتحاد الأوروبي بإصدار بيان مشترك ضد السياسات التجارية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وذلك خلال القمة التي ستعقد بينهما في العاصمة الصينية بكين منتصف الشهر الجاري. لكن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية أكدت أن ليو شيا، سافرت بإرادتها لتلقي العلاج في ألمانيا ولا علاقة لذلك برحلة رئيس الوزراء. هذا واستقلت ليو شيا صباح الثلاثاء طائرة تابعة لشركة فين إير الجوية، وغادرت مطار بكين متوجهة إلى مدينة هلسنكي السويدية، غير أنه لم يتم الكشف عن الوجهة النهائية للرحلة.

وقد شوهدت ليو شيا في آخر صورة لها وهي تصل احدى المطارات الأوروبية مبتسمة، فاتحة ذراعيها، وكأن لسان حالها يقول: أعدوا لي الأرض كي استريح! ولكن، يبقى ذلك محفوفاً بمخاوف بشأن شقيقها ليو خوي، الذي لا يزال في بكين، حيث أعرب نشطاء عن خشيتهم من قيام السلطات الصينية باستخدامه رهينة لضمان التزام ليو شيا الصمت، وعدم إثارة غضب الصين أثناء وجودها في الخارج.

2018/01/13

فلسطينيو لبنان.. مأساة مستمرة

يحدث في لبنان أن يصير الدم ماء، وأن تتحول كريات الدم الحمراء والبيضاء إلى كرات تتقاذفها المؤسسات الطبية، وأن تصبح البلازما شاشة تعرض كيف تلوك صفائح العنصرية لحماً طرياً بعمر الزهور! إنها قصة الطفل الفلسطيني اللاجئ في مخيم نهر البارد، محمد مجدي وهبة (ثلاثة أعوام) الذي فارق الحياة على عتبات مستشفى حكومي في مدينة طرابلس شمالي لبنان، لأن أهله وذويه لا يملكون تكاليف علاجه.

وفاة الطفل محمد، قصة مكررة لمأساة مستمرة أودت بحياة عشرات الفلسطينيين في لبنان على مدار السنوات الأخيرة، فقبل عدة أشهر ودّع اللاجئون الفلسطينيون في مخيمي نهر البارد والبداوي، الطفلة إسراء اسماعيل، التي توفيت أيضاً بسبب نزيف حاد في دماغها إثر حادث، بعد رفض أحد المستشفيات استقبالها بحجة عدم توفر جهاز تنفس اصطناعي.

رغم قيام المشيعون بتوجيه أصابع الاتهام في وفاة الطفل محمد، إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بسبب سياسة التقشف التي اتبعتها خلال الأشهر الماضية وتراجع مستوى الخدمات الصحية، فإن ذلك لا يعفي الدولة اللبنانية من مسؤوليتها عن الجريمة، ويفتح من جديد ملف ومسألة الحقوق الإنسانية والمدنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان والتي يأتي في مقدمتها حق العلاج وحق الانتساب إلى الضمان الاجتماعي.

شماعة العودة

قد يبدو غريباً بعد مرور سبعة عقود على نكبة الشعب الفلسطيني، الحديث عن الحقوق المدنية، خصوصاً وأن أكثر من تسعين في المائة من اللاجئين المقيمين في لبنان ولدوا وترعرعوا هناك بعد النكبة، حيث لاتزال الجهات الحكومية تتعامل مع مسألة الوجود الفلسطيني من منطلق الخلافات السياسية الداخلية، وترفض إعطاء الفلسطينيين حقوقهم تارة بحجة أن ذلك يؤدي إلى الإخلال بالتوازنات الطائفية في لبنان، وتارة أخرى بذريعة رفض التوطين والحفاظ على حق العودة.

في حين أن مثل هذه المخاوف والذرائع لم تكن حاضرة حين تم منح الجنسية اللبنانية لمسيحيين وأثرياء فلسطينيين إبان النكبة، ما يشير إلى أن الأساس في هذه الحجج الواهية هو التمييز العنصري والتعامل مع الفلسطينيين كمهاجرين من فئة خاصة ودونية. الأمر الذي يتنافى مع تعريف لبنان لنفسه كدولة عربية حضارية، وكم مؤسف ومؤلم الإشارة هنا إلى أن فلسطينيي الداخل الذي يعرفون بـ عرب ٤٨، يتمتعون بكامل حقوقهم المدنية في كنف دولة الاحتلال الإسرائيلي.

رفض التوطين

منذ أن تعالت أصوات إسرائيلية ودولية في خمسينيات القرن الماضي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عبر توطينهم في الدول التي لجأوا إليها، أعلن الفلسطينيون رفضهم لهذا الحل وإصرارهم على العودة إلى ديارهم، وقد جددت الأجيال الفلسطينية اللاحقة رفضها المطلق لمبدأ التوطين، وتمسكها بحق العودة. كما أعلن الفلسطينيون في لبنان عبر ممثليهم، عدم رغبتهم في نيل حق الاقتراع في حال تم منحهم حقوقهم المدنية، على

أمل أن يقدم ذلك تطمينات للسلطات اللبنانية الرافضة لمنح حقوق للفلسطينيين بحجة أن ذلك سيؤدي إلى إخلال في التوازن الديمغرافي باعتبار أن غالبية اللاجئين الفلسطينيين مسلمون.

انتهاكات مستمرة

ظل الفلسطينيون طيلة العقود الماضية محرومين من أبسط الحقوق الإنسانية والمدنية، إذ يمنع قانون العمل اللبناني اللاجئ الفلسطيني من العمل في سبعين مهنة، وتكفي الإشارة هنا إلى أن أكثر من ستين في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، وأن نحو أربعين في المائة منهم لا يملكون أي مورد رزق. كما أن قانون التملك اللبناني يتضمن فقرة تنص على أنه لا يجوز تملك أي حق عيني من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها، في إشارة واضحة إلى اللاجئين الفلسطينيين.

وليس أخيراً تصريح وزير الخارجية اللبناني، جبران باسيل، بأنه «مع مساواة المرأة والرجل، وإعطاء المرأة حق إعطاء الجنسية لأولادها، لكن باستثناء الفلسطينيين والسوريين حفاظاً على أرضنا». باعتبار أن منح الجنسية لأبناء ثلاثة آلاف امرأة لبنانية متزوجة بفلسطيني يشكل خطراً وجودياً على لبنان! آن الأوان أن تعيد السلطات اللبنانية النظر في سياساتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وأن تنظر إليهم كقيمة إنسانية وليس كأعداء يشكلون تهديداً للهوية اللبنانية. آن الأوان أن تكف عن استخدامهم في ترويج سياسات عنصرية. آن الأوان أن تتم ترجمة خطابات القادة اللبنانيين الحماسية والملتهبة المدافعة عن القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، إلى إجراءات عملية تبدأ من منح الحقوق للاجئين الفلسطينيين، مما يجعلهم أكثر قدرة على الصمود وتحمل أعباء اللجوء إلى حين العودة، أسوة بنظرائهم في الأردن وسوريا، الذين يتمتعون بكافة حقوقهم، دون أن يقلل ذلك من التزامهم بقضيهم الوطنية.

2018/12/20

لا يزال المفتاح في يدي

ذات نكبة، في جوف مغارة تطلّ على سفح الوطن، كانت فلسطين قطرة حليب على ثغر رضيعة تلفّها كوفية .. كبرت فلسطين، فأصبحت أبجدية، ثم كبرت، فأصبحت رسمة بالطبشور على خيش خيمة منسية، ثم كبرت فأصبحت أنشودة، ثم كبرت، فأصبحت مفتاحاً معلقاً على جدار القلب .. تمدد الجدار، فأصبح بيتاً، وتناسلت البيوت، فأصبحت مخيماً .. ومرت السنين، وتوالت النكسات والنكبات، فسقط المخيم، وانهار الجدار، ولم يسقط ذلك المفتاح. لا لأنه مثبّت بالنياط، بل لأن القلب أخذ شكل الوطن!

لم يخطر في بال الحاجة "صديقة أبو دبوسة" يوماً أن خروجها من مخيم اليرموك، سيكون في مسيرة شتات آخر أكثر حداثة من شتات النكبة، وهي التي كانت تحصي الأيام والساعات والدقائق، بانتظار العودة إلى يافا، سيراً على قدميها المثقلتين بالحنين إلى الوطن.

وحيدة، تجلس على مقعد خشبي، في أحد معسكرات اللجوء بالسويد .. ملامح الأمومة في وجهها تقلص المسافة بينها وبين السابحين في فلك الغربة، فتتبدد في مجالستها الوحدة، وتصبح العزلة ألفة، والمنفى وطناً، ويمتد ذاك المقعد الخشبي ليصبح جسراً طويلاً، نحو ذكريات بعيدة، لم يبق منها سوى ذاك المفتاح الذي لا يفارق يدها المرتعشة.

على ذات المقعد، جلستُ منصتاً لحكايتها التي تلخص مسيرة الجرح الفلسطيني، منذ الدمعة الأولى في الخيمة الأولى، حتى ضباب الدمعة الأخيرة في ختام اللقاء.

عن النكبة، تذكر الحاجة "صديقة" كيف قامت المنظمات الإسرائيلية في السادس والعشرين من أبريل ١٩٤٨، باحتلال مدينة يافا وتهجير أهلها، وكيف قامت قوات الاحتلال بهدم أحياء بأكملها في المدينة، وتحويلها إلى منطقة تجمّع لليهود الأثرياء، كحي العجمي، الذي يُطلق عليه اليوم "جنة الأغنياء».

كما تذكر مسيرة النزوح، باتجاه لبنان والأردن وسوريا، وكيف كان الفلسطينيون على يقين بأن عودتهم إلى ديارهم لن تستغرق أكثر من أيام معدودة، وكيف أصبحت هذه الأيام أشهراً وأعواماً وعقوداً تجاوزت نصف قرن.

وعن مأساة مخيم اليرموك، الذي لا يزال محاصراً منذ أكثر من عام ونصف العام بلا ماء وكهرباء. تقول الحاجة صديقة: "بعد الانقطاع التام لوصول الماء إلى المخيم، اعتمد السكان على مياه الآبار الجوفية، الغير صالحة للشرب، وكنا نضطر من شدة العطش، أن نصفي المياه من الشوائب والأتربة باستخدام خرق القماش، حتى نستطيع شربها، وقد أدى ذلك إلى انتشار الكثير من الأمراض، فمن لم يمت قصفاً في مخيم اليرموك، مات جوعاً وعطشاً، ومن لم يمت جوعاً وعطشاً، مات مريضاً".

أما عن تجربة اللجوء الثانية إلى السويد، وعن الفرق بين التجربتين، فقالت: "مرارة اللجوء والبعد عن الوطن، لا تضاهيها مرارة، إنه الإحساس بالفقدان والحرمان، لا فرق عندي بين

التجربتين، فالخيمة خيمة، سواء كان غطاؤها من خيش أو من حرير، وأي منفى بالنسبة لي، حتى وإن كان قصراً، لا يساوي ذرة واحدة من تراب فلسطين".

في ختام اللقاء، سألتها عن حلم العودة، إن كان قد تآكل بفعل توالي النكسات والنكبات، فأجابت بعد نفس عميق: "طوال فترة وجودي في مخيم اليرموك، لم يخالجني شك بعودتي إلى فلسطين، ولم يتسلل يوماً الإحباط أو اليأس إلى قلبي، حتى في أحلك المنعطفات التي مرت بها القضية الفلسطينية، لذلك، لم يفارق المفتاح يدي لحظة واحدة. وسيبقى معي، حتى أفتح به باب بيتنا العتيق، الذي ورثناه عن آبائنا وأجدادنا في يافا".

وحين غمزتها مداعباً، بتقدم سنها، أجابت بثبات: "حين يأخذ الله أمانته، سأكون قد أدّيت أمانتي، وسيحمل هذا المفتاح من بعدي أبنائي وأحفادي".

2015/11/08

فهرس

الطريق إلى أورومتشي.. أحاديث على الهامش 9
الإيغور بين فكي التنين الصيني.. عائلة «قازغن» نموذجا 13
حين تضطهد الأقلية الأكثرية 17
طمس معالم أورومتشي الدينية والثقافية..... 21
رمضان يكشف الواقع المر لمسلمي شينجيانغ..... 24
من شينجيانغ إلى السويد بحثاً عن وطن..... 27
قصة السجين السوري الذي توضأ بدمه..... 31
علي..لجوء بطلب من القبيلة..... 35
في السويد.. صفعة قصمت ظهر فاروق..... 39
الشراب الأصفر قصة ناج من سجن تدمر..... 43
أن تكون سنياً في الجيش السوري..... 53
لاجئون سوريون لا نشعر بالأمان في السويد..... 56
الخدمة الإلزامية تعزز قوافل الفارين إلى السويد..... 59
حماة ٢٨ قصة شاهد على المجزرة..... 63
لاجئون أفغان: إيران تغرينا للقتال بسوريا..... 69
زحف تنظيم الدولة أوصل علي آغا للسويد..... 72
ضحايا العنصرية بالصين يروون مأساتهم..... 75
صورة الطفل إيلان تتكرر في الصين..... 78
أعيدوا الصين إلى الزراعة ولا تخبروا ماو تسي تونغ..... 81
أطفال الريف الصيني.. عواطف شوهتها الحياة الصناعية..... 84
أسواق الزواج وأزمة العنوسة في الصين..... 87
ليو شيا.. أعدوا لي الأرض كي استريح..... 90
فلسطينيو لبنان.. مأساة مستمرة..... 93
لا يزال المفتاح في يدي..... 97

تعريف بالكاتب

علي أبو مريحيل كاتب وصحفي فلسطيني، ولد في 27 أكتوبر/تشرين أول 1981 في مخيم البداوي للاجئين الفلسطينيين بمدينة طرابلس شمال لبنان، من أسرة تعود أصولها إلى مدينة بئر السبع التي هُجر معظم سكانها في النكبة عام 1948. تلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي في مخيم البداوي بمدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). بعد اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية عاد مع والده الذي كان مناضلاً في حركة التحرير الفلسطينية إلى قطاع غزة، وهناك أكمل دراسته الثانوية ومن ثم تخرج في جامعة الأزهر بغزة وحصل على شهادة البكالوريس في إدارة الأعمال. أثناء دراسته الجامعية أصدر مجموعات شعرية صغيرة غلب عليها الطابع الرومانسي، ولاقت قصائده آنذاك انتقادات في الوسط الأدبي الفلسطيني بسبب تناقضها مع الواقع المرير الذي يعيشه سكان قطاع غزة. في عام 2010 هاجر إلى جمهورية الصين الشعبية وبدأ ينشط في مجال الصحافة. في عام 2013 أسس مجلة صوت العرب (أول مطبوعة سياسية تصدر عن العرب في الصين. في عام 2015 انتقل إلى القارة الأوروبية، وأعد تقارير وتغطيات خاصة عن اللاجئين لشبكة الجزيرة الإعلامية. في عام 2016 عاد إلى الصين وعمل بمكتب الجزيرة القطرية بالعاصمة بكين